

الحرية الإقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي ٢٠١٠

الحرية الإقتصادية فـى العالم العربى

التقرير السنوى ٢٠١٠

سالم بن ناصر الإسماعىلى
إمىلا كارابىقوفىتش وفرىد ماكماهون
مارىشا وارنـجتون .

حقوق الطبع ٢٠١٠ محفوظة محفوظة ، لا يجوز إعادة نشر أو إصدار أي جزء من هذه الوثيقة بأية طريقة كانت بدون موافقة كتابية من الناشر إلا في حالة الاقتباس الموجز لاستخدامها في الأوراق والمراجعات النقدية.

عمل مؤلفو هذا الكتاب باستقلالية ، لذا فالآراء التي يعبرون عنها نابعة منهم ولا تعكس بالضرورة آراء معهد فريزر ، أو الداعمين له أو الموظفين به أو أمناءه . هذا الكتاب لا يعبر بأي طريقة عن كون معهد فريزر أو الداعمين له أو الموظفين به أو أمناءه يميلون أو يعارضون تمرير أي قانون ، ولا أنهم يدعمون أو يعارضون أي حزب سياسي بعينه أو مرشحه .

سالم بن ناصر الإسماعيلي هو المؤلف الرئيسي لهذا التقرير ، وبما انه يتولى مسؤولية ترويج الاستثمار في السلطنة بحكم منصبه ، فقد نأى بنفسه عن احتساب المؤشر تفاديا لأي تضارب في المصالح لكنه قام بالجزء الأكبر من التحليل الوارد في التقرير .

تاريخ الإصدار : أكتوبر ٢٠١٠

التنقيح والتصميم والإعداد للطباعة : لندسي توماس مارتن

تصميم الغلاف : بيل راي



الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة

e-mail : mahrosa@mahrosa.com

المؤلفون : سالم بن ناصر الإسماعيلي ، فريد مكماهون ، ميغيل سيرفانتس وإميلا كارابيقوفيتش .

العنوان : الحرية الاقتصادية في العالم العربي ، التقرير السنوي ٢٠١٠

الناشر : معهد فريزر

تاريخ النشر : ٢٠١٠

يمكن الحصول على النسخة الرقمية لهذا التقرير من الموقع www.fraserinstitute

ابن ناصر الإسماعيلي ، سالم ١٩٧٧

الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٠ / سالم بن ناصر الإسماعيلي، فريد مكماهون ،

ميغيل سيرفانتس وإميلا كارابيقوفيتش

طبعة ٢٠١٠ (ISBN ٨٧٩ - ٥ - ٨٨٩٧٥)

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	معلومات عن معدي التقرير	٥
٢	تمهيد	٧
٣	معلومات عن الناشر	٨
٤	مقدمة	١٠
٥	اقتصادات العالم العربي ما بعد الأزمة المالية ١٢	١٢
٦	البحوث في مجال الحرية الاقتصادية	٢١
٧	مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي	٢٦
٨	الخاتمة	٣٠
٩	جداول البيانات	٣١
١٠	قائمة المراجع	٣٢
١١	الملاحق: المنهجية	٣٨

معلومات عن مؤلفي التقرير

سالم بن ناصر الإسماعيلي

يتولى سالم بن ناصر الإسماعيلي مسؤولية ترويج الإستثمار في السلطنة ولهذا وتفاديا لأي تضارب في المصالح لم يشترك في إحتساب المؤشر على الرغم من أنه قام بالجزء الأكبر من التحليل .

فريد مكماهون

يتولى فريد مكماهون منصب نائب الرئيس للدراسات الدولية بمعهد فريزر . ويصدر المركز التقارير السنوية عن الحرية الاقتصادية في العالم ، بجانب قيامه بتنسيق أعمال شبكة الحرية الاقتصادية المكونة من عدد من المفكرين في ٨٠ دولة ومنطقة. وفريد مكماهون مؤلف مشارك لتقرير الحرية

الإقتصادية في أمريكا الشمالية . ويتولى السيد مكماهون أيضا مسؤولية الأشراف على معهد فريزر الدولي لدراسات التعدين الذي يتولى نشر المسح السنوي لشركات التعدين ومسح النفط العالمي . ولمكماهون عدة مؤلفات من بينها : آثار التحويلات الفدرالية على كندا والذي حصل على جائزة السير انطوني فيشر التذكارية للكتب التي تمنح في مجال السياسة العامة ، وكتاب الطريق نحو النمو : كيف تستطيع البلدان المتخلفة إقتصاديا تحقيق الإزدهار (كتب المقدمة لهذا الكتاب جون بيرتون رئيس وزراء ايرلندا السابق) وكتاب التقهقر عن النمو : كندا الاطلسية والإقتصاد الكلي السلبي (والذي كتب مقدمته روبرت مندل الحائز على جائزة نوبل) .

ميغيل سيرفانتس

يعمل ميغيل سيرفانتس اقتصادي في مجال البحوث الخارجية في معهد فريزر ، ويحمل شهادة البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة تكساس في ال باسو . ويحاضر في كلية فانيرو H E C في مدينة مونتريال ، وعمل منسقاً للمسح السنوي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) لشركات التعدين الذي اجراه معهد فريزر ، ومسح النفط الدولي الذي قام به المعهد في العام ٢٠٠٩ م .

أميلا كارابقوفتش

تعمل أميلا كارابقوفتش كبير إقتصاديين في شعبة الدراسات المالية بمعهد فريزر وتحمل درجة البكالوريوس في الإدارة (بتقدير ممتاز) من جامعة ليزبريدج بالبرتا ودرجة الماجستير في الإقتصاد من جامعة سايمون فريزر في كولومبيا البريطانية . اميلا كارابقوفتش مؤلف مشارك في تقرير الحرية الإقتصادية لاميركا الشمالية ، والحرية الإقتصادية في العالم العربي ، والوهم والحقيقة لتيلما ، شفافية هيئات علاقات العمل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، قياس أسواق العمل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، قياس مرونة قوانين علاقات العمل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، قيود الضرائب والإنفاق : الخطوة التالية في المجال المالي وسلسلة الإزدهار . ظلت كارابقوفتش تساعد في إعداد تقرير الحرية الإقتصادية في العالم، الذي يصدره معهد فريزر بصورة سنوية منذ عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩ م .

تمهيد

يود معدو هذا التقرير تقديم الشكر لكل من مايكل ووكر، رئيس مركز فريزر وجميس قوارتنى من جامعة ولاية فلوريدا، وروبرت لوسن من جامعة اوبورن لما قدموه من أفكار قيمة ومساعدة كبيرة نحو إعداد التقرير. ونود أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى رونالد ميندروس مدير مؤسسة فيردرش نومان بمدينة القاهرة للدعم الذي قدمه لنا .

ولا يفوتنا أن نشكر أيضا مؤسسة فيردرش نومان للحرية بالقاهرة بجمهورية مصر العربية وجميع العاملين بها على دعمهم للتقرير.

تنبيه

تعبّر الأفكار الواردة في هذا التقرير عن آراء معدي التقرير ولا تعكس بالضرورة آراء داعمي معهد فريزر أو مجلس أمنائه أو العاملين فيه.

المشاركون في نشر التقرير

مؤسسة فريدرش نومان للحرية

هي مؤسسة مستقلة غير ربحية وغير حكومية وملتزمة بتطوير السياسات العامة والسياسة الليبرالية. تأسست مؤسسة فريدرش نومان في ألمانيا في عام ١٩٥٨ وأشتهرت بتطوير الحريات على نطاق العالم.

وتأخذ هذه المؤسسة على نفسها السعي لتأسيس مجتمعات مفتوحة تهتدي دائماً بمبادئ الليبرالية ورسالتها الداعية إلى التسامح المتبادل وقبول التنوع . وقد اثبتت المفاهيم الأساسية التي تتبناها ومنها : حماية حقوق الإنسان وحكم القانون والديمقراطية الليبرالية وإقتصاد السوق الحر على مر القرون أن الليبرالية توفر الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل وفي الحياة العامة والشخصية . وتمارس نشاطها المكثف في مجالات التعليم السياسي والاستشارات في حقل السياسة والتدريب والحوار في كل ارجاء المانيا وكذلك من خلال مكاتبها في (٥٠) دولة من دول العالم .

مؤسسة البحوث الدولية

تأسست مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان في عام ٢٠٠٥ كمؤسسة غير حكومية ومستقلة وغير ربحية لإجراء البحوث في القضايا الاقتصادية المحلية والدولية مع التركيز على العالم العربي . لقد أنشأت المؤسسة برنامج بحوثها والقضايا العامة على أساس مؤسسي بالإعتماد على جهود باحثيها وهئية تحريرها والأعضاء الكبار في المؤسسة. وللمؤسسة علاقات عمل مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وفي أجزاء أخرى من العالم ، كما أنها العضو الإقليمي في شبكة الحرية الاقتصادية التابعة لمعهد فريزر. وتتلخص رؤية المؤسسة في خلق الثروة وتوفير فرص العمل من خلال تطوير الحرية الاقتصادية ، اما رسالتها فتتمحور حول قياس ودراسة أثار الأسواق التنافسية والسياسات الاقتصادية الحرة على رفاهية الأفراد ونشر هذه الدراسات على نطاق دولي واسع . ويتكون مجلس أمناء المؤسسة من أشخاص مرموقين في القطاع الخاص ومن جهات مختلفة وقامت المؤسسة بإطلاق مبادراتها لإنشاء شبكة من الباحثين الأكاديميين لدفع المشاريع البحثية وذلك لمساعدتها في مساعيها الرامية إلى دراسة القضايا التي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد .

الموقع : www.ireoman.org

معهد فريزر

تتلخص رؤية المعهد في عالم حر ومزدهر يستطيع فيه الأفراد الاستفادة من خيارات أوسع وأسواق تنافسية تتمتع بالحرية والمسؤولية الشخصية . أما رسالة المعهد فهي تهدف إلى قياس ودراسة ونشر آثار الأسواق التنافسية والتدخل الحكومي في رفاهية الأفراد .

تأسس المعهد عام ١٩٧٤ كمنظمة بحثية وتعليمية مستقلة تنتشر مواقعها في ارجاء مختلفة من أمريكا الشمالية ولها شركاء عالميين في أكثر من (٨٠) دولة . يقوم المعهد بتمويل أنشطته من خلال المساهمات التي تخصص من الدخل الخاضع للضريبة والتي يقدمها آلاف الأفراد والمنظمات والمؤسسات ولا يقبل المعهد منحاً حكومية أو عقوداً حكومية لإجراء البحوث وذلك حماية لإستقلاليته .

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي ٢٠١٠

إعداد سالم بن ناصر الإسماعيلي، فريد مكماهون، ميغيل سيرفانتس و اميلا
كارابيقوفيتش

المقدمة

هذا هو التقرير السابع عن الحرية الاقتصادية في العالم العربي وقد صدر العدد الأول من التقرير في تقرير التنافسية في العالم العربي لعام ٢٠٠٥ (لوبيز - كلروس وشوامب، ٢٠٠٥) ، و صدر العدد الثاني والأعداد اللاحقة له من قبل ” المؤسسة الدولية للبحوث ” العمانية ومعهد فريزر . وفي عام ٢٠٠٨ م انضمت مؤسسة فريدرش نومان للحرية ، مكتب القاهرة كناشر شريك للتقرير .

وفي هذا الإصدار ، تم إضافة بيانات عام ٢٠٠٨ في احتساب المؤشر وهو آخر عام تتوفر بيانات حوله ، إضافة إلى ذلك تم إعادة احتساب النقاط للسنوات السابقة باستخدام البيانات المحدثة في قاعدة البيانات لتقرير ” تأسيس الأعمال ” و ” مؤشرات التنمية في العالم ” الصادرين عن البنك الدولي . لقد تم تصميم تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي على غرار سلسلة التقارير الدولية ” الحرية الاقتصادية في العالم ” الصادرة عن (قوارتنى ولوسون، لسنوات متعددة)١ .

تعريف الحرية الاقتصادية المتداول ينص على أنها تعني:

” يتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عندما : (أ) - تكون ممتلكاتهم التي حصلوا عليها (من دون استعمال القوة، أو السرقة أو الاختلاس) محمية ضد أي اعتداء مادي من قبل الآخرين و (ب) - أن تكون لهم الحرية في استخدام أو تبادل أو منح ممتلكاتهم طالما أن تصرفاتهم لا تنطوي على انتهاك لحقوق الآخرين . عليه فان مؤشر الحرية الاقتصادية ينبغي أن يقيس مدى تمتع الممتلكات الشرعية بالحماية ، وان الأفراد يمارسون معاملاتهم طواعية“

(قوارتنى ولوسون وبلوك، ١٩٩٦ - ١٢)

من السهل فهم آليات الحرية الاقتصادية ، ان أي معاملة يقوم بها الأفراد طواعية ينبغي أن تحقق المنفعة للطرفين ، أن أي معاملة لا تحقق هذه الغاية ستكون مرفوضة من الطرف الذي لا ينتفع منها مما سيكون له تبعات على جوانب الاقتصاد المختلفة. إن اجتذاب المستهلك الذي يتمتع بحرية الاختيار لا يتحقق إلا عن طريق الجودة الفائقة والأسعار المعقولة ، وعلى المنتج السعي المستمر لتحسين جودة منتجاته الحالية أو استحداث منتجات جديدة . فإذا لم يعمل المنتجون على تحسين منتجاتهم وتطويرها فان المستهلكين سيترددون في التعاقد معهم المنتجين بحرية للدخول في أية معاملات جديدة

١ في عام ١٩٨٤ بدأ مستر/ميكل ووكروالذي كان وقتها المدير التنفيذي لمعهد فريزر بالتعاون مع كل من /ميلتون وروز فريدمان مشروع الحرية الاقتصادية وذلك من اجل دفع وتعزيز تفهم العلاقات بين الحرية الاقتصادية والحريتين السياسية والمدنية. ودورهما المؤثر على الأداء الاقتصادي. وقد اشترك في مرحلة البحث بالمشروع حوالي ستين عالماً من العلماء المتميزين والمعروفين على مستوى العالم. ومن بينهم فائزون بجوائز نوبل. شبكة الحرية الاقتصادية وهي الشبكة التي تتكون من منظمات بحثية تهتم بتعزيز الحرية الاقتصادية حول العالم تتكون حالياً من عضوية ٧٠ دولة من بينها سلطنة عمان والأردن وغزة.

، حيث تجرى يومياً بلايين المعاملات التي تحقق المنافع المتبادلة وهي تشهد الدينامية التي ترفع الإنتاجية والازدهار في الاقتصاد بكامله.

لقد أثبتت البحوث عالية المستوى والمقيمة من باحثين متخصصين إن الحرية الاقتصادية تعمل على تطوير الازدهار والنمو الاقتصادي وغير ذلك من النتائج الإيجابية، (سيتم التعرض لها في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير) . إن هذه المبادئ تتسق بشكل كبير مع الثقافة والتقاليد العربية والإسلامية ، ومن المرجح أن العالم الإسلامي قد نعم في معظم قرون الألفية الماضية بمستوى عال من الحرية الاقتصادية بوجه عام ، ومن الانفتاح التجاري على وجه الخصوص (حوراني، ١٩٩٢) ، ولم يفقد مكانته المتقدمة هذه إلا خلال القرون القليلة الماضية.

اقتصادات العالم العربي - ما بعد الأزمة المالية :

شهد العام ٢٠٠٩م دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود اقتصادي لم يشهد لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد نتج عن تلك الأوضاع تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الائتمان بشكل كبير وتراجع الطلب العالمي وخسارة الكثير من الوظائف في شتى دول العالم في العام ٢٠٠٩م (البنك الدولي ، ٢٠١٠: إلا إذا أشير إلى غير ذلك ، جميع البيانات الاقتصادية في هذا الفصل هي جزء من هذا التقرير) .

سجلت معظم البلدان العربية معدلات نمو ايجابية باستثناء دولتان . وقد تم في معظم الدول تجنب آثار الأزمة المالية نتيجة ضعف الاندماج والتكامل مع الاقتصاد العالمي ، فقد تراوح تأثير الأزمة العالمية على الاقتصادات العربية بين دولة وأخرى بالاعتماد على الظروف الاقتصادية لكل دولة . فالاقتصادات المعتمدة على النفط تأثرت بشكل أقوى خاصة في موازين حساباتها الجارية حيث تعتمد الموازين التجارية لها على صادرات النفط بشكل كبير (الببلاوي ، ٢٠١٠) .

لقد عوض الطلب المرتفع على الطاقة في كل من الهند والصين انخفاض الطلب العالمي في الدول المتقدمة حيث استقرت أسعار النفط عند سعر ٥٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٩م . ونتيجة لذلك استطاعت (٢٢) دولة عربية تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لبلدانها قدر بنحو (٢ ، ٣٪) في المتوسط وفقاً لتقديرات العام الماضي . ولا يتوقع للدول المنتجة للنفط أن تتحقق فيها معدلات أعلى للنمو بالاعتماد فقط على الطلب في كل من الصين والهند ، أن أي تطورات محتملة للنمو في الدول المنتجة للنفط تعتمد بشكل كبير على كيفية تعامل كل من الولايات المتحدة وأوروبا في إدارة ديونها (الببلاوي ، ٢٠١٠) .

يتوقع أن يرتفع معدل النمو في الدول العربية هذا العام إلى نحو (٤٪) في المتوسط وذلك بالاعتماد على الأسعار المرتفعة للنفط ، في حين انه لو حدثت أي أزمة مديونية في المنطقة خلال عام ٢٠١٠م سيكون لها تأثيرات قليلة على دول المنطقة (مسلم ، ٢٠١٠) . وتعتبر الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية أكثر استقراراً في العام ٢٠١٠م عنها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م ، وهذه مؤشرات ايجابية للنمو الاقتصادي حيث تبنت العديد من الدول العربية سياسات مالية متشددة .

بالإضافة إلى ذلك ، يفترض انه في حال عدم حدوث انخفاض إضافي في الطلب على النفط فان أسعار النفط لن تنخفض ، وبالتالي يتوقع للدول النفطية أن تزيد حجم نفقاتها من عوائد إيراداتها كإحدى الإجراءات المتبعة للتعامل مع الأزمة المالية . إن زيادة حجم الإنفاق الحكومي للدول المصدرة للنفط سوف يساعد تلك الدول على تحقيق معدلات نمو أفضل في المدى القصير ، لكنه سيؤدي إلى القليل من النمو المستدام ومن المرجح أن يؤدي إلى حدوث تشوهات أكبر في تلك الاقتصادات . ومن جهة أخرى

، فان تباطؤ وتقلب نمو الائتمان سوف يمنع الانتعاش ويحد من النمو . وتعتبر التقلبات وعدم التيقن من الظروف الدولية وأسعار النفط المتذبذبة بشكل كبير خلال فترات قصيرة من العوامل المهمة التي تؤدي إلى عدم ثبات واستقرار النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية .

يتوقع لبعض القطاعات مثل السياحة والإسكان أن تسجل معدلات نمو سالبة على اعتبار أن إنفاق المستهلكين لن يعود إلى مستوياته السابقة ، ويفضل العديد من المستهلكين الادخار على الإنفاق في مثل هذه الظروف (فويل هيرد، ٢٠١٠) في الوقت الذي ستشهد فيه معظم الاقتصادات العربية معدلات نمو منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي لبلدانها . وستبقى قطر الدولة الأكثر توسعاً في الاقتصاد بين مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط ، فهي المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسال في العالم حيث سيؤدي زيادة الإنتاج من الغاز والتوسع في الإنفاق الحكومي إلى تحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد القطري يصل إلى نحو (١٦٪) في عام ٢٠١٠ م (دوكيل وفاشز، ٢٠١٠) . المملكة العربية السعودية صاحبة أكبر اقتصاد عربي واكبر دولة منتجة للنفط في العالم يتوقع أن ينمو اقتصادها بنحو (٧، ٣٪) هذا العام ، وهو اقل من النمو المحقق في أبريل (٩، ٣٪) لكنه أعلى بكثير من النمو المحقق في عام ٢٠٠٩ م البالغ (٦، ٠٪) .

الاقتصاد الكويتي سوف ينمو بنحو (٣٪) في عام ٢٠١٠ م حيث يظهر انتعاشاً أبطأ مما توقعه المحللون في أبريل وأقل من تقديرات البنك المركزي (٤-٥٪) . أما الدولتين غير العضوتين في منظمة أوبك سلطنة عمان والبحرين سيرتفع نمو الناتج المحلي فيهما إلى (٤٪) و (١، ٣٪) لكل منها على التوالي وبارتفاع طفيف عن معدلات النمو في عام ٢٠٠٩ م . أسعار النفط التي ارتفعت بأكثر من الضعف منذ الانخفاض الكبير في ديسمبر ٢٠٠٨ م ستساعد الدول النفطية على تحقيق فوائض مالية في موازاتها العامة في عام ٢٠١٠ م (دوكيل وفاشز، ٢٠١٠) .

الجزائر تأتي على قائمة الدول الأفريقية التي تملك احتياطات من الهيدروكربون ، فقد حققت الجزائر زيادة بنسبة (٧، ٢٢٪) في قطاع الهيدروكربون ، ويساهم هذا القطاع في الجزائر بنحو (٦، ٤٥٪) في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، كما كان هذا القطاع السبب المباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٣٪) في عام ٢٠٠٨ . وباستثناء الانتعاش الجزئي في الأسواق العالمية يتوقع أن تحقق الجزائر معدل نمو حقيقي يصل الى (٥، ٣٪) . ومن الجدير ذكره ، ان تخفيض الجزائر لديونها الخارجية بشكل كبير من (٢، ١٧) بليون دولار في عام ٢٠٠٥ م الى نحو (٦، ٥) بليون دينار في عام ٢٠٠٦ م ساعدها بشكل كبير على تخفيف آثار الأزمة المالية .

مملكة البحرين تسعى لتنويع اقتصادها وتحويله من النفط والغاز ، ما زال النفط والغاز يشكل ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ م ، هناك قطاع آخر مهم يرفد الاقتصاد البحريني وهو القطاع المالي الذي يشكل نحو ربع الناتج المحلي ، وهناك قطاع اخر مهم وهو قطاع الخدمات الا ان قطاع الاسكان تأثر كثيراً بأزمة الرهن العقاري .

بعد نحو ثلاث سنوات متوالية من النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي وبمعدل (٧٪) سنوياً فان الاقتصاد المصري نما بمعدل (٧، ٤٪) في عام ٢٠٠٩ م وذلك على الرغم من التأثير السلبي لحالة الركود العالمي . وضع الاقتصاد المصري كان جيداً خلال الازمة المالية بفضل الاصلاحات التي أدخلت على الاقتصاد منذ عام ٢٠٠٤ م وأثبتت مرونة في التعامل مع الأزمة المالية ومكنته من الخروج من تلك الأزمة وتداعياتها في العام ٢٠٠٩ م والتقدم نحو ٢٠١٠ م بنجاح (زين الدين) .

العراق ، دولة أخرى منتجة للنفط ، حقق الناتج المحلي فيها معدل نمو حقيقي بلغ (٨ ، ٩٪) و (٣ ، ٤٪) خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ م على التوالي . يتوقع ان يعود العراق الى النمو جزئياً في عام ٢٠١٠ م ليحقق نمو قدره (٨ ، ٥٪) . ان تنويع وتحريك السياسات الاقتصادية في العراق ستكون المحرك لتحقيق معدلات نمو أعلى وتسريع لعجلة النمو . ففي الوقت الحالي يعتمد الاقتصاد على قطاع واحد ويشكل هذا القطاع وهو الهيدروكربون نحو (٦٠٪) من حجم الاقتصاد العراقي (دوكبيل وفاشر ، ٢٠١٠) .

شهد الاقتصاد الأردني معدلات نمو ثابتة في الناتج المحلي تراوحت بين (٨ - ٩٪) خلال السنوات الخمس الماضية ، هذا النمو تحقق في معظمه بفضل الانجازات الجيدة للخدمات المالية وقطاع التجارة ، بالإضافة الى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة . قطاع الصناعة التحويلية هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي حيث شكل نحو (٢٠٪) من الناتج في عام ٢٠٠٨ م . لقد أثرت الأزمة العالمية على الاقتصاد الأردني بشكل سلبي تمثل في تراجع معدل النمو الحقيقي الى نحو (٣٪) في عام ٢٠٠٩ م مقارنة بنحو (٩ ، ٨٪) في عام ٢٠٠٨ م ، ويتوقع للاقتصاد الأردني ان ينمو بمعدل (٤٪) في عام ٢٠١٠ م (دوكبيل وفاشر ، ٢٠١٠) . يرجع الفضل في نمو الاقتصاد الأردني الى الإصلاحات الهيكلية التي شملت تحرير التجارة وعمليات الخصخصة والإصلاح الضريبي .

كان للزيادة المتلاحقة في أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٨ م تأثيراً مباشراً على نمو موازنة دولة الكويت وبنحو (٥ ، ٤٨٪) ، وشكلت الإيرادات النفطية نحو (٤ ، ٩٤٪) من الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٠٨ م ، حيث ساهمت تلك الإيرادات في زيادة نمو الموازنة العامة للدولة بنحو (٤٢٪) في ذلك العام . الاقتصاد الكويتي أكثر قابلية للتأثر بالأزمة المالية العالمية من اي اقتصاد نفطي آخر ليس بسبب اعتماده الكبير على القطاع النفطي فحسب بل لان معظم استثماراته كانت موجهة لمشروعات ذات طابع مالي والتي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية العالمية .

لبنان الجار القريب للأردن ، حقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الحقيقي وصلت الى (٥ ، ٨٪) في عام ٢٠٠٨ م مرتفعة من (٥ ، ٧٪) في عام ٢٠٠٧ م . الاقتصاد اللبناني يعتمد على الخدمات حيث يشكل هذا القطاع نحو (٦٦٪) من حجم الاقتصاد الكلي . خصخصة الشركات الحكومية كانت الأداة الرئيسية لخفض الدين العام وتحسين وضع الموازنة العامة للدولة ، وارتفعت المقبوضات من السياحة نتيجة ارتفاع أعداد السياح بنحو (٣٠٪) في عام ٢٠٠٩ م عنها في عام ٢٠٠٨ م .

نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي على النفط والغاز اللذان يشكلان نحو (٧٠٪) من الناتج المحلي و (٩٨٪) من حجم الصادرات الليبية ، فان الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربون ويفتقر الى التنويع الاقتصادي . وترتبط ثروة الدولة بشكل كبير باداء وانجاز قطاع الهيدروكربون على المستوى الدولي . وعلى الرغم من الأزمة العالمية الا ان الاقتصاد الليبي نما بمعدل (١ ، ٦٪) في عام ٢٠٠٨ م مقارنة مع (٦ ، ٥٪) في العام السابق بفضل ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٨ م . وبالإضافة الى ذلك ، ساهم الاداء الجيد للقطاعات غير النفطية ومنها قطاعي الإنشاءات والنقل في رفع معدلات النمو الاقتصادي . كما تم دفع عمل السوق المالي الذي انشأ في العام ٢٠٠٧ م عن طريق بعض الإجراءات الحكومية في العام ٢٠١٠ م ومنها تعديل الأنظمة والتشريعات لتتناسب مع المعايير الدولية بهدف جذب المستثمرين على المستويين الإقليمي والدولي الى السوق المالي الليبي (زين الدين) .

يعتبر الاقتصاد المغربي اقتصاداً موجهاً نحو التصدير ، ومرتبطة بالاقتصاد الأوروبي حيث وصلت الصادرات المغربية الى دول الاتحاد الأوروبي نحو (٦٦٪) في عام ٢٠٠٨ م . وبسبب الأزمة المالية

العالمية بلغ معدل النمو في الناتج المحلي (٦, ٥٪) في عام ٢٠٠٨ م ، ومن المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (٥٪) في عام ٢٠٠٩ م في حده الأدنى وهي نسبة ما زالت مرتفعة . ويلعب الموسم الزراعي الجيد نتيجة هطول الأمطار بكميات وافرة دوراً كبيراً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٩ م نما الناتج المحلي بنسبة (٤, ٥٪) نتيجة تسارع نمو القطاع الزراعي بنسبة قدرت بنحو (٢٩٪) في ذلك العام .

ويسعى المغرب الى تحسين أداء سوقه المالي الذي يعتبر أكبر ثالث سوق مالي في أفريقيا بعد سوقي جوهانسبرغ والقاهرة ، ويضم سوق المغرب المالي (بورصة كازابلانكا) ٧٧ شركة ويخطط لإضافة ٧٥ شركة حتى عام ٢٠١٥ م . وباعتماده على قطاعات متعددة ومتنوعة فان تأثير الاقتصاد المغربي بالأزمة المالية العالمية كان محدوداً ، ومن المتوقع انه مع بداية تعافي الاقتصاد الأوروبي فان القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالي العالمية هي تلك القطاعات التي ستقود قاطرة النمو في المغرب .

كان لتراجع الإيرادات النفطية في العام ٢٠٠٩ م عنه في العام ٢٠٠٨ م ، بسبب انخفاض أسعار النفط ، تأثيراً واضحاً في تراجع نمو الناتج المحلي لسلطنة عمان من (٩, ٦٪) في عام ٢٠٠٨ م الى (٣٪) في عام ٢٠٠٩ م ، ويتوقع ان تصل نسبة النمو الى (٨, ٣٪) في عام ٢٠١٠ م . وتأتي معظم مصادر الإيرادات من قطاع الهيدروكربون الذي يشكل نحو (١, ٧٩٪) من مجمل الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٠٩ م . ان الزيادة في أسعار النفط والغاز توفر للسلطنة إيرادات إضافية في موازنتها المالية تستطيع من خلالها زيادة حجم الإنفاق والتوسع في المشروعات التنموية .

كان لاضطراب الأسواق المالية وحالة الركود الاقتصادي الذي تبعه تأثيرات سلبية على العديد من الاقتصادات حول العالم ، لكن اثرها كان محدوداً على الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠٠٩ م ، فقد نما الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني بنحو (٣, ٢٪) في عام ٢٠٠٨ م بعد انخفاضه بنحو (٢, ١٪) في عام ٢٠٠٧ م ، حيث تأثر الناتج المحلي بنمو قطاع الخدمات المساهم الأكبر في الناتج المحلي والذي شكل نحو (٦٠٪) من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ م . ان نمو الناتج المحلي بمعدل (٥, ٥٪) في عام ٢٠٠٩ م وتوقع نموه بنسبة (٥, ٦٪) في عام ٢٠١٠ م يعود في الغالب الى القطاع المالي (وبخاصة في مناطق الضفة الغربية) حيث حققت ميزانية الحكومة فائضاً وتحسن هذا الفائض بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ م بفضل المعونات والمساعدات الدولية الموجهة لبرامج التنمية في مناطق السلطة الفلسطينية .

ساهم قطاع الهيدروكربون بنحو (٣, ٨٩٪) من الإيرادات الحكومية وبنحو (٨٧٪) من إجمالي عائدات التصدير في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٨ م . وسجل الناتج المحلي معدل نمو بلغ (١, ٢٢٪) بالقيمة الاسمية ، في حين بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي نحو (٤, ٤٪) في عام ٢٠٠٨ م ، ولم يتجاوز النمو الحقيقي ما نسبته (١٥, ٠٪) في عام ٢٠٠٩ م . ومن المتوقع ان يرتد النمو ليصل الى نحو (٣٪) في عام ٢٠١٠ م . وكانت الحكومة السعودية أعلنت عن حزمة من الحوافز لتخفيف تداعيات الأزمة العالمية ، والتي تشمل على إنفاق نحو ٤٠٠ بليون دولار على المشروعات التنموية على مدى الخمسة أعوام القادمة لدعم مستويات الاستثمار في الاقتصاد (مسلم ، ٢٠١٠) . وتعتبر السعودية الدولة الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول المنطقة حيث استحوذت على نحو (٤٠٪) من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على المنطقة في عام ٢٠٠٨ م .

منذ اكتشاف النفط بكميات تجارية في السودان فان الصادرات النفطية أصبحت المحرك الرئيس

للاقتصاد حيث نما الاقتصاد السوداني بمعدل (٢, ١٠٪) في عام ٢٠٠٧م و (٨, ٦٪) في عام ٢٠٠٨م . كما نما الناتج المحلي الحقيقي بنحو (٤٪) في عام ٢٠٠٩م متأثراً بانخفاض أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية ، ويتوقع ان يحقق الناتج المحلي معدل نمو حقيقي يصل الى (٥, ٥٪) في عام ٢٠١٠م بالاعتماد على توقع الانتعاش الجزئي في الاقتصاد العالمي (دوكيل وفاشز، ٢٠١٠) .

حقق الناتج المحلي في سوريا معدل نمو أدنى من النسبة المحققة في عام ٢٠٠٩م والبالغة (٣٪) لكن يتوقع له ان يحقق قفزة في عام ٢٠١٠م ليصل معدل النمو الى نحو (٤٪) ، فقد حققت الاجراءات التصحيحية من قبل السلطات السورية غايتها وبدأت في جني ثمار التنمية وارتفعت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة الى سوريا الى نحو (١, ٢) بليون دولار في عام ٢٠٠٨م مقارنة مع (٢, ١) بليون دولار في عام ٢٠٠٧م . الا ان الأزمة المالية العالمية ادت الى تراجع قيمة تلك الاستثمارات في عام ٢٠٠٩م ولا يتوقع لها ان تعود الى مستوياتها السابقة خلال عام ٢٠١٠م .

يعود النمو الذي حققه الاقتصاد التونسي في عام ٢٠٠٨م الى الطلب الأسري والذي يعتبر المحفز الأول للنمو بالإضافة الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة . لقد نجحت تونس في جذب الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة من دول الخليج العربي ، وقد صنفت تونس في المرتبة (٦٩) في جذب الاستثمارات ضمن (١٨٢) دولة جرى دراستها في عام ٢٠١٠م وذلك وفقاً لمعايير محددة منها تسهيل قيام مشروعات جديدة ، حيث تحسن موقع تونس من المرتبة (٧٣) في عام ٢٠٠٩م . سيكون للسياسات الانفتاحية التي تبنتها الحكومة التونسية آثار ايجابية على الاقتصاد التونسي عند عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي ، فعل نحو واضح عانى القطاع الخارجي التونسي من الركود في أوروبا وخاصة ما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين تونس ودول الاتحاد الأوروبي على السلع الصناعية . ومع ذلك ، فان اتفاقية التجارة من المتوقع لها استرداد موقعها في فترة الانتعاش .

إن النظرة الفاحصة لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة - ثاني اكبر اقتصاد في الوطن العربي- قد تكون صعبة نتيجة تردد البنوك للقيام بعمليات الإقراض بسبب الديون المستحقة على إمارة دبي . ومع ذلك ، يتوقع ان يحقق الناتج المحلي لدولة الإمارات نمو يصل الى (١, ٢٪) هذا العام وهي النسبة الأقل بين دول المنطقة (الببلاوي ، ٢٠١٠) . ويبقى هناك حالة من عدم التيقن والمجازفة من قبل البنوك المحلية من إمكانية فرض قيود جديدة أخرى على عمليات الإقراض وهذا ما يجعل نمو الودائع خلال هذه السنة ليس قوياً . الإمارات العربية المتحدة ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم لم تصل عقود تصدير النفط فيه الى أكثر من (٢٩, ١٪) في عام ٢٠٠٩م. وبنوك دولة الإمارات معرضة لعالم دبي والتي ما زالت تكافح للتعامل مع بقية الدائنين لإعادة هيكلة ما مجموعة (٥, ٢٣) بليون دولار من إجمالي ديونها المستحقة.

يتوقع ان ينمو الاقتصاد اليمني في عام ٢٠١٠م مع تشغيل مرافق الغاز الطبيعي المسال ، كما تسعى اليمن لإطلاق أول سوق للأوراق المالية ليعمل تحت مظلة سوق دبي للأوراق المالية .

ما زالت احتمالات الاستقرار والنزاعات في العالم العربي تشكل عثرة رئيسية في وجه الحرية الاقتصادية . لقد أدت النزاعات الداخلية في البلدان العربية الى استنزاف الموارد العربية في الجانبين المادي والبشري . وكما تكافح الدول للمحافظة على ظروف تفضي الى الحرية فان لديها تحديات قوية في خلق ظروف تؤدي الى قيام مشروعات ناجحة .

ان العقوبات المفروضة على إيران - بغض النظر عن آراء الناس حول أسبابها- فهي تخفض الحرية

الاقتصادية في المنطقة ، وهذا يقلل فرص الحرية الاقتصادية في إيران احدى اكبر الاقتصادات في المنطقة وبنحو ٧٠ مليون نسمة ، كما انها تخفض فرص الحرية الاقتصادية لشركاء إيران التجاريين في المنطقة عن طريق خفض تدفق السلع بين دول المنطقة .

البحوث في مجال الحرية الاقتصادية

إن اتساع الحرية الاقتصادية هي في حقيقة الأمر عودة إلى النموذج العربي الكلاسيكي للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة، والتي تساعد على مواجهة التحديات المشار إليها أعلاه وتوليد الدينامية الاقتصادية المطلوبة لخلق الوظائف وتحقيق الازدهار وهما ما تحتاجهما المنطقة لمستقبل ناجح. لقد ولى عهد الاقتصادات الموجهة من قبل الحكومات، وسياسات إحلال الواردات واستخدام السلطات الحكومية الأخرى (القائمة على نماذج الاشتراكية الغربية) لتحديد مسار الاقتصاد ولم تحقق النتائج المطلوبة لازدهار وتقدم المنطقة.

لقد أثبتت الكثير من البحوث التطبيقية إن الحرية الاقتصادية عامل رئيسي في تعزيز مستوى الازدهار وبالذات في البلدان الناشئة. وجاءت الدراسات المبينة على الحقائق الموثوقة والمنشورة في الدوريات الأكاديمية المرموقة لتؤكد إن الحرية الاقتصادية تعمل على تعزيز النمو وتطوير الازدهار والعوامل الايجابية الأخرى. إن الارتباط بين الحرية الاقتصادية والازدهار لا يدعو للاستغراب، إذ أن الأفراد والأسر يكونون في وضع أفضل في مراعاة أنفسهم عندما يكونون أحراراً للقيام بذلك ودون إن تكون هناك قيود خارجية عليهم.

إضافة إلى ذلك فإن للحرية الاقتصادية قيمة جوهرية وهي مرتبطة تماماً بالحرريات الأخرى. إن حق الأفراد والأسر في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم حق أصيل. وعندما يقومون بذلك فإن الحرية الاقتصادية تحررهم من الاعتماد على الحكومة وتفتح أمامهم أبواب الحريات الأخرى.

تخلق الحرية الاقتصادية الديناميات الاجتماعية والاقتصادية الايجابية ، ويحقق الناس النجاح في الأمم التي تتمتع بالحرية الاقتصادية عن طريق إنتاج سلع أو خدمات يرغب الآخرون في شرائها . وبكلمات أخرى فإن الناس يتقدمون عن طريق خلق الفوائد للآخرين . وفي غياب الحرية الاقتصادية فإن نمو الاقتصادات يكون بطيئاً أو معدوماً ، ويحصل الناس على الدخل في هذه الحالة عن طريق البحث عن الربح الاجاري، والحد بالتالي من فرص الآخرين .

إذا سادت الحرية الاقتصادية فإن اكبر الفوائد تتحقق للناس الذين يسهمون في زيادة حجم الكعكة لمصلحة الجميع، أما في غياب الحرية الاقتصادية فإن اكبر الفوائد يحققها من يحصلون على الجزء الأكبر من الكعكة وبالتالي تضرر مصالح الآخرين. إن هذا سبب رئيسي وراء الاعتقاد بان الحرية الاقتصادية تعمل على تطوير الديمغرافية والحريات الأخرى (قريسود، ٢٠٠٤). يختلف المجتمع الذي يحقق فيه الأفراد الفوائد لأنفسهم عن طريق تحسين حياة الآخرين (بإنتاج السلع والخدمات التي تلبى حاجات الناس) عن المجتمع الذي تعيب فيه الحرية الاقتصادية ويسلك الناس فيه طريق البحث عن الربح الاجاري - أي اقتطاع النصيب الأكبر من الكعكة لأنفسهم - والإستحواذ السلطة على حساب الآخرين، وهم بذلك يسلكون طريق تعزيز ثرواتهم وسلطاتهم. ففي المجتمع الأول نقود الديناميات الاجتماعية والاقتصادية الايجابية إلى مجتمع مدني مستقر وامن تظله الحرية، في حين

تسود في المجتمع الثاني الديناميات السالبة والتي تخلق الحافز لتضييق مساحة الحريات.

اتاح صدور العدد الأول من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم في عام ١٩٩٦ وإعداد المؤشرات الدولية والوطنية مؤخراً مثل المؤشر الحالي الفرصة لإعداد نحو (٣٥٠) مقالة أكاديمية وعن السياسات استخدامات مؤشرات الحرية الاقتصادية لدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والعناصر الاجتماعية الاقتصادية الأخرى. وسيتم التركيز في هذا الجزء من التقرير على العلاقة بين الحرية الاقتصادية وبين النمو والازدهار الاقتصادي.

من البديهي أن نتوقع أن يكون للحرية الاقتصادية أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي ذلك لان الحرية الاقتصادية توفر المناخ الذي يتيح للأفراد والأعمال تخصيص مواردهم نحو أفضل الاستخدامات. إن هذا السؤال بطبيعته سؤال تطبيقي . لقد وجدت واحدة من أولى الدراسات التي أعدها ايستون ووكر (١٩٩٧) بان للتغيير في الحرية الاقتصادية اثر واضح على الدخل ثابت المستوى حتى بعد اخذ المستوى التقني ومستوى تعليم القوى العاملة ومستوى الاستثمار في الاعتبار . وأوضح دي هان وستورم (٢٠٠٠) في دراستهما التطبيقية إن التغيرات الايجابية (السلبية) في الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات ايجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي .

وتشير النتائج التي توصل إليها دي هان ولوسون وسلوك (١٩٩٦) وبيانات متوسط دخل الفرد في (٨٠) دولة ، بأن للتغيير في الحرية الاقتصادية اثر واضح على النمو الاقتصادي قام قوارتي ولوسون (٢٠٠٤) بدراسة اثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي ولكن بالتركيز على الاستثمار والإنتاجية ، وقد وجدوا أن الحرية الاقتصادية تعمل على تطوير الاستثمار. إن الدول التي حصلت على معدل اقل من (٥) درجات (على المقياس المتدرج من صفر إلى ١٠ حيث تمثل الدرجة العالية مستواً عالٍ من الحرية الاقتصادية) استطاعت جذب استثمارات تصل إلى (٨٤٥) دولار لكل عامل خلال الفترة ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ ونحو (٦٨) دولاراً فقط في شكل استثمار أجنبي مباشر. في المقابل فان الدول التي حصلت على (٧) درجات أو أكثر استطاعت أن تجذب (١٠,٨٧١) دولار لكل عامل ، بما في ذلك (٣,١١٧) دولار في شكل استثمار أجنبي مباشر .

بجانب ذلك فان الاستثمار يكون أكثر إنتاجية في البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأوسع. وبتثبيت العوامل التي يعتقد بأنها تؤثر على نمو الإنتاجية مثل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة والموقع الجغرافي والتغيير في الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار الحكومي وجد قوارتي ولوسون إن ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص بنقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٠,٣٣) نقطة مئوية في البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأوسع. أما ارتفاع الاستثمار الخاص بنفس النسبة في الدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل تحقق زيادة في معدل نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٠,١٩) نقطة مئوية . وبكلمات أخرى فان للاستثمار في الدول الحرة اقتصادياً (الحاصلة على ٧ درجات أو أكثر) اثر ايجابي على النمو يزيد بنحو (٧٠٪) عن الاستثمار في الدول التي يدني فيها مستوى الحرية الاقتصادية (الحاصلة على ٥ درجات أو اقل). قام قوارتي ولوسون أيضاً باستخدام نفس النموذج باحتساب اثر الحرية الاقتصادية على معدل النمو الكلي من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة. لقد وجدوا إن الدول التي استطاعت زيادة الحرية الاقتصادية فيها بوحدة واحدة (على مقياس من صفر إلى ١٠) خلال عقد الثمانينات يمكن أن تكون قد حققت زيادة في معدل النمو بنحو (١,٩)

نقطة مئوية سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠، كما وجد انه، ونتيجة لارتباط معدلات النمو العالية بالحرية الاقتصادية، وعلى المدى الطويل فان الحرية الاقتصادية تفسر أكثر من ثلثي الفروقات بين الدول في الناتج المحلي الإجمالي.

ثبت كذلك إن الحرية الاقتصادية تحد من الفقر (نورتون وقوارتي، ٢٠٠٨). وبالتحديد كان معدل الفقر المرجح والمقدر بدولار أمريكي في اليوم (٧, ٢٩٪) في عام ٢٠٠٤ للدول الحاصلة على اقل من (٥) درجات في مقياس الحرية الاقتصادية ولكنه كان نحو (٧, ٧٪) للدول الحاصلة على ما بين (٦) و (٧) درجات في مؤشر الحرية الاقتصادية. وينخفض معدل الفقر المقدر بنحو (٢) دولار أمريكي في اليوم من (٥, ٥١٪) إلى (٢, ٤٦٪) ثم الدول ذات الحرية الاقتصادية الأوسع. بجانب ذلك فان زيادة وحدة واحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية المرجح بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥ ينتج عنه انخفاض مقداره (٥, ٢١) نقطة مئوية في معدل الفقر المساوي لدولار أمريكي في اليوم وانخفاض مقداره (٢٢, ٥) نقطة مئوية في معدل الفقر المساوي لدولارين في اليوم.

قام نورتون وقوارتي أيضاً بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومقاييس الرفاهية الأخرى ووجدوا نسبة (٦, ٧٢٪) من السكان يحصلون على المياه المأمونة في الدول التي لا يتمتع سكانها بأي قدر من الحرية الاقتصادية مقارنة بنسبة (١٠٠٪) في الدول ذات الحرية الاقتصادية الواسعة. ويزداد العمر المتوقع عند الولادة في هذه الفئة الأخيرة من الدول بنحو (٢٠) سنة مقارنة بالفئة الأولى من الدول. ويزداد عدد الأطباء لكل (١٠٠٠) نسمة في معظم الدول ذات الحرية الاقتصادية الواسعة بأكثر من ضعف عددهم في معظم الدول التي تضيق فيها مساحة الحرية الاقتصادية، بينما يعيش أكثر من (٦٤) طفلاً من كل ألف ولادة حية في الاقتصادات الحرة مقارنة بالوضع في الدول التي تتقدم فيها الحرية الاقتصادية. أما الأطفال تحت سن الخامسة فان عدد الأطفال الذين يعيشون من كل ألف طفل يزيد بعدد (١٠٩) طفل سنوياً عن الوضع في البلدان التي تضيق فيها مساحة الحرية.

للإطلاع على عينة من الأدبيات حول الحرية الاقتصادية يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني <http://www.freetheworld.com> ، وللإطلاع على ملخص للأدبيات حول الحرية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي يمكن الرجوع إلى بيرقرين ٢٠٠٣ ودوكولياقوس واولوباسوقلو، ٢٠٠٦.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

هيكل التقرير

يستخدم المؤشر الذي نشر في تقرير ” الحرية الاقتصادية في العالم ” من ٤٢ متغيراً في خمسة مجالات، ونتيجة لعدم توفر البيانات المطلوبة بالنسبة لبعض المتغيرات المستخدمة في المؤشر العالمي بشكل واسع في العالم العربي فقد تم استبدالها بمتغيرات مشابهة وذات تغطية أوسع للعالم العربي. ويتضمن المؤشر الذي نشر في تقرير ” الحرية الاقتصادية في العالم العربي ” نفس المجالات الخمسة المستخدمة في الحرية في العالم، إلا أنه يتكون من ٣٩ متغيراً. يتم استخلاص الدرجات للمجالات الخمسة من خلال احتساب المتغيرات لكل مجال . أحدث البيانات المتوفرة لهذا التقرير هي بيانات عام ٢٠٠٨ م .

وتفاصيل المجالات الخمسة كالتالي:-

حجم الحكومة

القانون التجاري والاقتصادي وحماية حقوق الملكية

السياسة النقدية

حرية التجارة الدولية

الإطار التنظيمي للآتي:

الائتمان

العمالة

النشاط التجاري

وقد تم التوصل إلى الترتيب العام للدول عن طريق حساب متوسط المجالات الخمسة. وتم تطبيق كل واحد من هذه المجالات على مقياس من صفر إلى عشرة. يتضمن الملحق (أ) تفاصيل الإجراءات المستخدمة للتوصل إلى المقياس بين صفر وعشرة لكل فئة. ويمكن أيضاً الحصول على تفاصيل المصادر والمنهجية في الملحق (أ).

ولضمان الاتساق تم استخدام القيم الدنيا والقيم القصوى الواردة في تقرير العام الماضي وفي تقرير العام الحالي أيضاً حيث تم استخدام الحدود القصوى والحدود الدنيا على المستوى الدولي وليس

على المستوى الإقليمي وذلك لصغر حجم التباين في بعض الدول العربية، وليمكن وضع الدول العربية في سياق أوسع. وعليه فإن الدرجات العالية تدل على أن الدولة تبلى بلاءً حسناً، ليس فقط بالمقارنة مع الدول الإقليمية المجاورة مباشرة الحرية الاقتصادية بل أيضاً بالمقارنة مع دول أخرى حول العالم والتي تدعم ممارساتها الاقتصادية.

يتضمن المؤشر الوارد في تقرير ” الحرية الاقتصادية في العالم العربي “ بيانات الاثنتي وعشرين دولة الأعضاء بجامعة الدول العربية. إحدى عشر منها وردت في تقرير ” الحرية الاقتصادية في العالم ”. وجاء التصنيف النسبي لهذه الدول في كلا المؤشرين متشابه بشكل كبير، على الرغم من الفرق الطفيف في قائمة المكونات المستخدمة في المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. وتم احتساب إجمالي الدرجات لستة عشر دولة من الدول الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. ولم يتم احتساب إجمالي الدرجات للدول التسع المتبقية نظراً لعدم توافر بيانات كافية عنها. ويعتبر هذا تقدماً معقول مقارنة بتقرير السنة الماضية الذي كان يحسب المؤشرات لخمسة عشر دولة، والتقرير السابق الذي كان يحسب إجمالي الدرجات لثلاثة عشر دولة. كما تضمن التقرير إضافة مؤشر جديد لكل من جزر القمر وجيبوتي. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع حساب المؤشر لليمن هذا العام بخلاف السنة الماضية.

المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي تم تجميعه من بيانات أطراف ثالثة، ولضمان الموضوعية لم تقم أي من المؤسسات الراعية بتقديم أية بيانات أصلية. كما أن الصيغ التي استخدمت في العمليات الحسابية للمؤشرات استمرت على ما هي عليه لكل عام من الأعوام التي صدر فيها التقرير. وبالتالي لا يمكن لمؤلفي التقرير التأثير على ترتيب الدول الواردة في التقرير كما أنه يمكن لأي مراقب خارجي تكرار المؤشر بالكامل والتوصل إلى نتائج متطابقة.

مراجعة على النتائج

كما هو وارد أعلاه يستخدم تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي: قائمة من المتغيرات تختلف نوعاً ما عن تلك المستخدمة في تعزيز الحرية الاقتصادية في العالم لزيادة التغطية بالنسبة للعالم العربي. واتسمت المؤشرات بالاتساق مع بعضهما البعض بشكل كبير. من الطبيعي أن تخضع حتى البيانات الاقتصادية الراسخة، ومن ضمنها بيانات الإنفاق الحكومي المستخدمة في المؤشر، إلى مراجعة مستمرة، في حين أن بعض البيانات الأخرى تكون قائمة على أساس الدراسات والمسوح. ولا بد من استخدام الدرجات الواردة في هذا المؤشر على أنها تقديرات عالية الدقة. لذا فإن الاختلافات بين كلا المؤشرين ضئيلة للغاية.

عادة تحدث التغيرات في الحرية الاقتصادية ببطء وفقاً للتغير في السياسات والأساليب وتطورها. وفي جميع الأحوال فإن ما يدعو إلى الاطمئنان إن مستويات الحرية الاقتصادية ظلت ثابتة دون تغيير خلال الفترات الزمنية المختلفة. لقد شهدت الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ م، كما عكستها نتائج المسح، ضغوطاً سياسية واضطرابات سياسية في فلسطين ولبنان، إضافة إلى عوامل عديدة أخرى. وعلى الرغم من كل ذلك ظلت مستويات الحرية الاقتصادية ثابتة نسبياً.

سيوفر تطور تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي، نظرة دقيقة حول المجالات التي تحقق تقدم فيها، كما أن الطاقة الوصفية الشاملة للمكونات البالغة ٣٩ مكوناً، ستوفر وصفاً مفصلاً تحدد المجالات التي تحتاج إلى تطوير في سياساتها.

الترتيب ٣

احتلت البحرين المرتبة الأولى هذا العام وبمجموع (٨, ٠) نقطة، ثم الكويت (٧, ٨)، ويأتي لبنان ثالثاً (٧, ٦) ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة (٧, ٥)، ويأتي كل من الأردن وقطر في المرتبة الخامسة (٧, ٤) لكل منهما.

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام من تحقيق أعلى مستوى من الحرية الاقتصادية في العالم العربي. وفي الواقع، فإن هذه المراكز لم تتحقق بفضل الثروة النفطية، والتي تمثل بالنسبة للحكومة حافزاً لزيادة الإنفاق وتضييق مجالات الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، وإضعاف التجارة الحرة حتى تظل القوة الاقتصادية مركزة بيد من يسيطر على إيرادات النفط. فبفضل الثروة النفطية تستطيع الحكومات بما لديها من وسائل من حماية مراكزها، حتى ولو كانت الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع النفط ضعيفة. وعلى الرغم من كل هذا، عملت حكومات دول الخليج على فتح اقتصادياتها داخلياً وخارجياً أمام التجارة العالمية، وهذا من الأمور التي تعزز من الحكم الرشيد داخل المنطقة.

واحتلت مستويات الحرية الاقتصادية في كل من الجزائر وسوريا وتونس وموريتانيا ثالث اسواء ترتيب وأضعف مستوى في مجال الحرية الاقتصادية. إلا انه بعكس المستويات العالية المتقاربة مع بعضها البعض، فإنه توجد فجوات واسعة بين هذه الدول الأربعة والتي تحتل ذيل الترتيب حيث حصلت الجزائر على (٥, ٥) نقطة، وسوريا (٥, ٧) نقطة فيما تساوت نقاط كل من تونس وموريتانيا وحصلت كل منهما على (٦, ٣) نقطة.

الخاتمة

تتنوع وتباين الحرية الاقتصادية في العالم العربي بدرجة واسعة، مع وجود مستويات عالية من الحرية الاقتصادية، حتى عند قياسها بالمعايير العالمية، في بعض الدول وأخرى ذات مستويات متدنية نسبياً. ومن المؤسف أن هذه الدول ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية تحرم مواطنيها من المنافع المعروفة للحرية الاقتصادية.

خلال الفترة التي يغطيها المؤشر كانت الحرية الاقتصادية في المنطقة ثابتة. وهذا بعد ذاته يعتبر إنجازاً كبيراً بالنظر إلى التحديات التي واجهتها المنطقة خلال تلك السنوات. وبحسب ما تمت مناقشته في تحاليل التطورات الاقتصادية الأخيرة، فإن تأثير ارتفاع سعر النفط قد يشكل تحدياً اقتصادياً بالنسبة للدول المنتجة للنفط.

جداول البيانات

يتضمن هذا الجزء من التقرير النتائج التفصيلية للحرية الاقتصادية لكافة المكونات التي استخدمت في التوصل إلى المؤشر في (٢٢) دولة عربية. وقد تم احتساب النقاط لعدد (١٣) دولة الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. ولم يتم احتساب النقاط لباقي الدول العربية البالغ عددها (٩). وذلك بسبب نقص البيانات. وتعتبر هذه خطوة للامام مقارنة بتقرير العام الماضي عندما أمكن احتساب النقاط لعدد (١٢) دولة. واثاح توفر البيانات الإضافية احتساب النقاط لموريتانيا.

ويقدم التقرير النقاط في المجالات الخمسة إضافة إلى النقاط لكل مكون ولكافة البلدان كلما توفرت البيانات. وتم تقييم النقاط من مجموع (١٠): وعليه فان (١٠) نقطة هي أعلى درجات ممكنة وصفر أدنى درجة ويحتوي الملحق (أ) على الملاحظات التوضيحية ومصادر البيانات ووصفاً شاملاً لكل مكون من مكونات المؤشر بما في ذلك المنهجية المستخدمة في احتساب النقاط.

البيانات المتوفرة للباحثين

يمكن تحميل حزمة البيانات بكاملها، بما في ذلك النقاط المنشورة في هذا التقرير، إضافة إلى البيانات التي بنيت عليها هذا النقاط بالمجان في الموقع التالي: <http://www.freetheworld.com> ، وإذا واجهتك أي صعوبات في استرجاع البيانات يرجى الاتصال بنا عن طريق البريد الالكتروني التالي: freetheworld@fraserihsttute.org.

الجدول (١): النتائج والتصنيف الشامل للحرية الاقتصادية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٢٠٠٨										
٥,٥	٨	٦,٩	٦,٥	٦,٩		٧,٤	٧,٨	٧,٦		٦,٣
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٦	١	٩	١١	٩		٥	٢	٢		١٣
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٧										
٥,٧	٧,٩			٧,٠		٧,٦	٧,٨	٧,٨		٦,٤
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٥	١			١٠		٥	٢	٢		١٢
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٦										
٥,٧	٨,٠			٦,٨		٧,٥	٧,٩	٧,٦		٦,٣
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٤	١			١٠		٦	٢	٥		١٢
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٥										
٥,٧	٧,٩			٦,٧		٧,٧	٧,٨	٧,٧		٦,٧
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٤	١			١٠		٤	٣	٤		١٠
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٤										
٥,٦	٧,٩			٦,٥		٧,٦	٧,٩	٧,٧		٦,٦
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٤	١			١١		٦	١	٥		١٠
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٣										
٥,٣	٨,٠			٦,٣		٧,٦	٧,٩	٧,٨		٦,٥
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٤	١			١٣		٦	٣	٥		١٠
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										
٢٠٠٢										
٥,١	٨,١			٦,٣		٧,٦	٧,٩	٧,٨		٦,٧
النتيجة الشاملة للحرية الاقتصادية										
١٥	١			١٢		٦	٣	٥		١٠
التصنيف الشامل للحرية الاقتصادية										

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
		٧,٢	٦,٢	٥,٧			٧,٢	٧,٤	٧,٥	٦,٥
		٧	١٣	٥١			٧	٥	٤	١١
٧,٢		٧,٢	٦,٤	٥,٨			٧,٤	٧,٦	٧,٧	٦,٦
٩		٨	١٢	١٤			٧	٥	٤	١١
٧,١		٧,٤	٦,٢	٥,٨			٧,٤	٧,٧	٧,٧	٦,٥
٩		٧	١٢	٥١			٧	٢	٢	١١
٧,٣		٧,٤	٦,٤	٥,٦			٧,٤	٧,٩	٧,٦	٦,٥
٩		٧	١٣	٥١			٧	٢	٦	١٢
٧,٢		٧,٣	٦,٤	٥,٦			٧,٣	٧,٩	٧,٩	٦,٥
٩		٧	١٣	١٤			٧	١	١	١١
٧,٢		٧,٣	٦,٤	٥,٠			٧,٣	٨,٠	٧,٩	٦,٤
٩		٧	١١	١٣			٧	١	٣	١١
٧,٢		٧,٣	٦,٢	٥,٤			٧,٣	٨,٠	٧,٩	٦,٤
٩		٧	١٢	١٤			٧	٢	٣	١١

الجدول (٢): المؤشر الفرعي ١: حجم الإنفاق الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٨
٤,٥	٢,٧	٧,٥	٢,٤	٤,٨		٧,٩	٢,٦	٨,٥	٢,٨	٢,٤	أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
		٧,٧	٨,٢	٦,٦		٦,٣			٩,١	٧,٠	ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
٨,٠			٧,٠	٦,٠		٤,٠			٤,٠	٢,٠	ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
٥,٠		١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	٧,٠	د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٥,٨		٨,٤	٦,٩	٦,١		٧,١	٥,٣	٨,٣	٦,٥	٤,٦	نتيجة المجال الفرعي (١)
١٢		١	٥	١٠		٤	١٤	٢	٧	١٧	الترتيب حسب المجال الفرعي (١)
											٢٠٠٧
٤,٥	٥,١	٧,٧	٢,٢	٥,٨		٧,٨	٢,٦	٨,٥	٣,٣	٣,٧	أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
		٨,٢	٦,٧	٧,٥		٧,٠			٩,٢	٨,٥	ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
٨,٠			٧,٠	٦,٠		٤,٠			٤,٠	٢,٠	ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
		١٠	١٠	٧		١٠			١٠		د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٦,٢		٨,٦	٦,٥	٦,٦		٧,٢			٦,٦	٤,٧	نتيجة المجال الفرعي (١)
٩		١	٦	٣		٢			٣	١٥	الترتيب حسب المجال الفرعي (١)
											٢٠٠٦
٤,٦	٥,١	٧,٧	٢,١	٦,١		٧,٤	٢,٤	٨,٥	٣,٣	٤,١	أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
		٨,٢	٨,٥	٧,٢		٦,٣			٩,٢	٨,٦	ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
٧,٠			٧,٠	٤		٢,٠			٤	٠٠	ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
		١٠,٠	١٠,٠	٧		١٠			١٠		د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٥,٨		٨,٦	٦,٩	٦,١		٦,٤			٦,٦	٤,٢	نتيجة المؤشر الفرعي (١)
١٠		١	٢	٨		٥			٤	١٥	الترتيب حسب المؤشر الفرعي (١)

المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الامارات	الضفة الغربية وغزة	اليمن
٥,٢	١,٧	٠,٠	٠,٠		٥,٤	٦,٨	٦,٢	٦,٤	٤,٢	
٧,٢	٩,٤	٩,٢			٦,٨					
١٠,٠	٠,٠				٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠		
٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠
٦,٦	٥,٣	٦,٤	٥,٠		٦,٣		٥,٥	٦,١	٧,٢	
٦	١٤	٨	١٦		٩		١٣	١٠	٣	
٤,٨	٢,٥	٠,٠	٠,٠		٦,٣	٧,٤	٦,٣	٦,٤	٤,٣	٥,٥
٧,٨	٩,٤	٩,٠			٧,٢	-	٧,٢			
١٠,٠	٠,٠				٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠		
٤	١٠	١٠	١٠	١٠	٨	٨	٧	١٠	١٠	٧
٦,٦	٥,٥	٦,٣	٥		٥,٨	٥,٨	٥,٦	٦,١	٦,٣	٦,٣
٣	١٣	٧	١٤		١١	١١	١٢	١٠	٧	٧
٤,٦	٢,٥	٠,٠	٠		٦,١	٧,٠	٦,٢	٦,٤	٤,٣	٥,٦
٨,١	٩,٤	٩,٠			٧,٤		٧,٤			
١٠,٠	٠				٠	٠	٢,٠	٢,٠		
٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠
٦,٧	٥,٥	٦,٣	٥,٠		٥,٠	٥,٠	٥,٦	٦,١	٦,٣	٦,٣
٣	١٢	٦	١٣		١٣	١٣	١١	٨	٦	٦

الجدول (٢): المؤشر الفرعي ١: حجم الإنفاق الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٥
٦,٠	٥,١	٧,٢	٢,١	٦,٨		٧,٣	٣,٠	٨,٢	٢,٩	٤,٢	أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
		٨,٥	٧,٨	٦,٤		٨,١			٩,٠	٨,٦	ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
٨,٠			٧,٠	٦,٠		٠			٤,٠	٢,٠	ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
		١٠,٠	١٠,٠	٧,٠		٨,٠			١٠,٠	١٠,٠	د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٧		٨,٦	٦,٧	٦,٦		٥,٩			٦,٥	٥,٠	نتيجة المجال الفرعي (١)
٢		١	٣	٤		١٠			٦	١٤	الترتيب حسب المجال الفرعي (١)

٢٠٠٤

٥,٥	٥,١	٧,٤	١,٦	٥,٧		٧,٣	٢,٨	٨,٠	٢,٩	٤,٠	أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
		٩,٠	٧,٩	٨,٦		٨,٣			٩,٥	٨,٤	ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
٨,٠			٧,٠	٢,٠		٠٠			٤,٠	٢,٠	ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
		١٠,٠	١٠,٠	٧,٠		٧,٠			١٠,٠	١٠,٠	د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٦,٨		٥,٨	٦,٦	٥,٨		٥,٦			٦,٦	٤,٨	نتيجة المجال الفرعي (١)
٢		١	٣	٨		١٠			٣	١٥	الترتيب حسب المجال الفرعي (١)

المغرب	عمان	قطر	السعودية	البحرين	السودان	سوريا	تونس	الامارات	الجمهورية العربية السورية	وفاة	اليمن
٤,٤	١,٥	٠,٤	٠	٠	٥,٩	٦,٧	٦,٠	٦,٢	٤,٢	٤,٢	٥,٦
٨,١	٩,٤	٩,٢					٧,٥				
١٠,٠	٠					٢,٠	٢,٠	٢,٠			
٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠			٨	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠
٦,٦	٥,٢	٦,٥	٥,٠			٥,٦	٥,٦	٦,١	٦,١	٦,٣	٦,٣
٤	١٣	٦	٤١			١١	١١	٩	٨	٨	٨
٤,٥	٢,٢	-	٠		٧,٥	٦,٠	٦,٠	٥,٨	٤,٦	٤,٦	٥,٦
٧,٧	٩,٤	٩,٢				٧,٦					
١٠,٠	٠					٢,٠	٢,٠	٦			
٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠			٨,٠	٧,٠	١٠	١٠	١٠	٧
٦,٦	٥,٤	٦,٤	٥,٠			٥,٢	٥,٧	٧,٣	٧,٣	٦,٣	٦,٣
٣	١١	٦	١٤			١٢	٩	١٢	٧	٧	٧

تابع جدول (٢): المؤشر الفرعي ١: حجم الإنفاق الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات التجارية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٢٠٠٣										
٣,٩	٣,٠	٧,٨	٢,٦	٧,٤		٥,٠	١,٥	٦,٩	٥,١	٣,٣
أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك										
٨,٤	٨,٩			٨,٤		٩,٢	٧,٧	٩,٢		
ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي										
٢,٠	٤,٠			٠		٢,٠	٧,٠			٨,٠
ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية										
١٠,٠	١٠,٠			٧,٠		٧,٠	١٠,٠	١٠,٠		
د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي										
٤,٧	٦,٥			٥,٧		٥,٨	٦,٥	٨,٧		٥,٧
نتيجة المجال الفرعي (١)										
١٥	٢			٨		٧	٢	١		٨
الترتيب حسب المجال الفرعي (١)										
٢٠٠٢										
٤,١	٣,٣	٦,٩	٣,٠	٧,٥		٥,١	١,٨	٦,٨	٥,١	٥,٣
أ. الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك										
٦,٩	٩,٦			٨,٤		٩,٣	٦,٩	٩,٤		
ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي										
٢,٠	٤,٠			٠		٢,٠	٧,٠			٨,٠
ج. المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية										
١٠,٠	١٠,٠			٧,٠		٧,٠	١٠,٠	١٠,٠		
د. الهامش الأعلى للمعدل الضريبي										
٤,٣	٦,٧			٥,٧		٥,٩	٦,٤	٨,٨		٦,٧
نتيجة المجال الفرعي (١)										
١٥	٢			٩		٨	٤	١		٢
الترتيب حسب المجال الفرعي (١)										

المغرب	عمان	قطر	السعودية	البحرين	السودان	سوريا	تونس	الامارات	الجمهورية العربية السورية وإفريقيا	اليمن
٤,٧	١,٩	٠	٠	٠	٨,٠	٦,٤	٥,٩	٥,١	٥,١	٥,٦
٨,٠	٩,٤	٩,٢	٠	٠	٠	٧,٦	٢,٠	٠	٠	٠
٨,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٠	٠	٠	٠
٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨	٧,٠	٧,٠	١٠	١٠,٠	٧
٦,٢	٥,٣	٦,٤	٥,٠	٥,٠	٤,٨	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٠	٦,٣
٦	١١	٤	١٢	١٢	١٤	١٠	١٠	١٢	٠	٥
٤,٧	١,٦	٠	٠	٠	٨,٣	٦,٧	٥,٨	٥,١	٤,٨	٥,٧
٧,٧	٩,٤	٩,٢	٠	٠	٠	٧,٦	٢,٠	٠	٠	٠
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٠	٠	٠	٠
٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	٧,٠	٧,٠	١٠	١٠	٧
٦,١	٥,٣	٦,٤	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٥,٦	٥,٦	٥,٠	٠	٦,٣
٧	١١	٤	١٢	١٢	١٤	١٠	١٠	١٢	٠	٦

الجدول (٣): القوانين التجارية والاقتصادية وحماية حقوق الملكية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٨
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠,٠	٥,٠			٥,٠	٥,٠	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٢,٥	٥,٨			٨,٣	٥,٠	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٨		٨,١	٨,٦	٧,٧	٨,٦	٨,٧	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٠	٧,٠	٧,٠	٨,٠	٩,٥	٣,٥	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٧	٩,٤	٩,٨	٩,٩	٩,٣	٩,٦	٩,٨	٩,٧	٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٨,٣		٨,١	٩,٩	٦,٧	٧,٩	٩,٧	٥,٧	٣,٢	٩,٧	٧,٦	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٧		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٤,٨	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٢,٧		٤,٨	١,٨	٤,٣	١,٦	٣,٦	٤,١	٣,٤	٢,٣	٢,٥	١. عدد الإجراءات
٨,١		٥,٥	٦,٦	٥,٧	٧,٠	٣,٣	١,٧	٧,١	٦,١	٦,١	٢. الزمن (الأيام)
٩,٢		٨,٩	٩,٦	٨,٨	٨,٨	٩,١	٨,٧	٦,٢	٩,٦	٩,٣	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٧	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢	٤,٢	٦,٢	٦,١	٦,٣	٧,٢	٥,٧	نتيجة المجال الفرعي ٢
٤,٠	١٧,٠	١٥,٠	٣,٠	١٠,٠	٢١,٠	١٤,٠	١٥,٠	١٣,٠	١٠,٠	١٨,٠	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢
											٢٠٠٧
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠	٥,٠			٥,٠	٥,٠	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٢,٥	٥,٨			٨,٣	٥,٠	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٨		٨,١	٨,٦	٧,٧	٨,٦	٨,٢	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٠	٧,٠	٧,٠	٨,٠	٩,٥	٣,٥	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٧	٩,٤	٩,٨	٩,٩	٨,٠	٩,٥	٩,٨	٩,٧	٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٨,٣		٨,١	٩,٩	٦,٧	٧,٩	٧,٩	٥,٦	٣,٢	٩,٧	٧,٦	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٦		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٤,٨	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٢,٥		٤,٨	١,٨	٤,٣	١,٦	٣,٦	٤,١	٣,٤	٢,٣	٢,٥	١. عدد الإجراءات
٧,٨		٥,٥	٦,٦	٥,٧	٧,٠	٣,٣	١,٧	٧,١	٦,١	٦,١	٢. الزمن (الأيام)
٩,٢		٨,٩	٩,٦	٨,٨	٨,٨	٩,١	٨,٧	٦,٣	٩,٦	٩,٣	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٧	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢		٦,١	٦,١	٦,٣	٧,٢	٥,٧	نتيجة المجال الفرعي ٢
٤	١٦	١٣	٣	٩		١٣	١٣	١٢	٩	١٧	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢

اليمن	الضفة الغربية و الضفة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٣	٠,٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٧	٩,٤	٨,٧	٦,٤	٨,٨		٩,٨	٨,٤	٩,٥	٨,١
٧,٥	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٨,٥	٧,٥		٩,٥	٥,٥	٩,٥	٦,٥
٩,٨	٩,٤	٩,٩	٩,٦	٩,٨	٩,٩		١٠,٠	٩,٨	٩,٨	٩,٥
٨,٨	٩,٧	٩,٤	٨,٠	٠,٨	٩,٠		١٠,٠	٩,٩	٩,٠	٨,٤
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,١		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨	٣,٢	١,٨	٤,٣	٠,٧	١,١		٣,٢	٣,٤	١,٦	٤,١
٧,٠	٥,٦	٦,٣	٦,٦	٤,٣	٤,٨		٦,١	٦,٦	٦,٤	٦,٣
٩,٥	٩,٣	٩,١	٩,٣	٨,٩	٩,٤		٩,٠	٩,٣	٩,٦	٩,١
٦,٤	٧,٤	٧,٥	٧,٦	٥,٧	٤,٥	١,٣	٨,٢	٧,٥	٨,٠	٧,٤
١٢,٠	٨,٠	٦,٠	٥,٠	١٨,٠	٢٠,٠	٢٢,٠	١,٠	٦,٠	٢,٠	٨,٠
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٣	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,٣	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,١
٧,٥	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٨,٥	٧,٥		٨,٥		٩,٥	٨,٠
٩,٨	٩,٣	٩,٩	٩,٥	٩,٧	٩,٩		١٠,٠		٩,٨	٩,٥
٨,٧	٩,٦	٩,٤	٨,٠	٠,٨	٨,٩		١٠,٠		٩,٠	٨,٦
٧,٥	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,١		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨	٣,٢	١,٨	٤,٣	٠,٧	١,١		٣,٢		١,٦	٤,١
٧,٠	٥,٦	٦,٣	٦,٦	٤,٣	٤,٨		٦,١		٦,٤	٦,٣
٩,٥	٩,٣	٩,١	٩,٣	٨,٩	٩,٤		٩,٠		٩,٦	٩,١
٦,٤	٧,٤	٧,٥	٧,٦	٥,٧	٤,٥	١٣	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٤
١١		٦	٥	١٧	١٩	٢٠	١	٦	٢	٨

تابع جدول (٣): القوانين التجارية والاقتصادية وحماية حقوق الملكية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٦
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠	٥,٠			٥,٠	٥,٠	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٢,٥	٦,٧			٨,٣	٥,٠	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٨		٨,١	٨,٦	٧,٧	٨,٦	٧,٦	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٠	٧,٠	-	-		٣,٥	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٧	٩,٢	٩,٨	٩,٩	٨,٠	-	-		٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٧,٨		٨,١	٩,٨	٦,٧	٧,٨	٧,٨	-	-		٧,٦	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٥		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٤,٨	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٢,٥		٤,٨	١,٨	٤,٣	١,٦	٣,٦	-	-		٢,٥	١. عدد الإجراءات
٧,٨		٥,٥	٦,٦	٥,٧	٧	٣,٣	-	-		٦,١	٢. الزمن (الأيام)
٩,٢		٨,٩	٩,٦	٨,٨	٨,٨	٩,١	-	-		٩,٣	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٦	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢		٦,٢	٦,١	٦,٣	٧,٢	٥,٧	نتيجة المؤشر الفرعي ٢
٤	١٦	١٤	٣	٩	-	١٣	١٤	١٢	٩	١٧	الترتيب حسب المؤشر الفرعي ٢
											٢٠٠٥
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠	٥,٠			٥,٠	٥,٠	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٢,٥	٦,٧			٣,٨	٥,٠	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٦		٨,١	٨,٥	٧,٧	٨,٦	٧,٦	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥	-	٧,٠				٣,٥	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٧	٩,٢	٩,٨	-	٨				٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٧,٩		٨,١	٩,٨	٦,٧		٧,٨				٧,٦	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٥		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٣,٣	٤,٨	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٢,٥		٤,٨	١,٨	٤,٣	-	٣,٦				٢,٥	١. عدد الإجراءات
٧,٨		٥,٥	٦,٦	٥,٧	-	٣,٣				٦,١	٢. الزمن (الأيام)
٩,٢		٨,٩	٩,٦	٨,٨	-	٩,١				٩,٣	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٦	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢		٦,٢	٦,١	٦,٣	٧,٢	٥,٧	نتيجة المجال الفرعي ٢
٤	١٦	١٤	٣	٩		١٣	١٤	١٢	٩	١٧	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢

اليمن	الضفة الغربية و غزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٢	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,٤	٨,٨		٩,٥	٩,٤	٩,٥	٨,٧
٧,٥	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٨,٥	٧,٥		٨,٥		٩,٥	٨,٠
٩,٨	٩,٣	٩,٩	٩,٥	٩,٧	٩,٩		١٠,٠		٩,٨	٩,٥
٨,٧	٩,٦	٩,٤	٨,٠	٠	٨,٨		١٠,٠		٩,٠	٧,٧
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,١		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨	٣,٢	١,٨	٤,٣	٠,٧	٠,٩		٣,٢		١,٦	٤,١
٧	٥,٦	٦,٣	٦,٦	٤,٣	٤,٨		٦,١		٦,٤	٦,٣
٩,٥	٩,٣	٩,١	٩,٣	٨,٩	٩,٤		٩,٠		٩,٦	٩,١
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٧	٤,٥	١,٣	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٥
١١		٦	٤	١٧	١٩	٢٠	١	٦	٢	٦
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٢	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,١	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,٤
٧,٥		٩,٠	٨,٥	٨,٥			٨,٥		٩,٥	٨,٤
٩,٨		٩,٩	٩,٥	٩,٧			١٠		٩,٨	٩,٥
٨,٧		٩,٣	٨,٠	٠			١٠		٩,٠	٧,٥
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,٠		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨		١,٨	٤,٣	٠,٧			٣,٢		١,٦	٤,١
٧,٠		٦,٣	٦,٦	٤,٣			٦,١		٦,٤	٦,٣
٩,٥		٩,١	٩,٣	٨,٩			٩,٠		٩,٦	٩,١
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٦	٤,٥	١,٣	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٥
١١		٦	٤	١٨	١٩	٢٠	١	٦	٢	٦

تابع جدول (٣): القوانين التجارية والاقتصادية وحماية حقوق الملكية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
											٢٠٠٤
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠	٥,٠			٥,٠	٥,٠	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٢,٥	٦,٧			٨,٣	٥,٠	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٦		٨,١	٨,٥	٧,٧	٨,٦	٧,٦	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٠	٧,٠	٧,٠	٨,٠		٣,٠	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٧	٩,٤	٩,٨	٩,٩	٨,٠	٩,٥	٩,٨		٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٨,٣		٨,١	٩,٩	٦,٧	٧,٩	٨,١	٥,٦	٣,٢		٧,٦	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٥		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٤,٨	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٢,٥		٤,٨	١,٨	٤,٣	-	٣,٦				٢,٥	١. عدد الإجراءات
٧,٨		٥,٥	٦,٦	٥,٧		٣,٣	-	-		٦,١	٢. الزمن (الأيام)
٩,٢		٨,٩	٩,٦	٨,٨		٩,١	-	-		٩,٣	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٦	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢		٦,٢	٦,١	٦,٣	٧,٢	٥,٧	نتيجة المجال الفرعي ٢
٤	١٦	١٤	٣	٩	-	١٣	١٤	١٢	٩	١٧	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢
											٢٠٠٣
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠	٥,٠			٥,٠	٠	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٣,٣	٦,٧			٨,٣	٣,٣	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٦		٨,١	٨,٥	٧,٧	٨,٦	٧,٦	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥		٧,٠				٢,٥	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٠	٩,٢	٩,٨		٨,٠				٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٧,٨		٨,١	٩,٨	٦,٧		٨,٠				٧,١	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٥		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٤,٨	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٦,٤		٤,٠	١,٣	٣,٢		٠,٦				١,٩	١. عدد الإجراءات
٧,٣		٥,٢	٧,٥	٧,٨		٧,٣			-	٧,٣	٢. الزمن (الأيام)
٩,٠		٩,١	٩,٦	٩,٨		٩,٤			-	٩,٠	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٦	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢		٦,٢	٦,١	٦,٣	٧,٢	٤,٠	نتيجة المجال الفرعي ٢
٤	١٦	١٤	٣	٩		١٣	١٤	١٢	٩,٠	١٩	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢

اليمن	الضفة الغربية وإفراة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	الغرب
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٣	٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,١	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,٥
٧,٥	٥,٥	٩,٠	٨,٠	٨,٥	٧,٥		٨,٥		٩,٥	٨,٥
٩,٨	٩,٣	٩,٩	٩,٤	٩,٧	٩,٩		١٠,٠		٩,٨	٩,٥
٨,٧	٩,٢	٩,٤	٨,٠	٠,٨	٨,٩		١٠,٠		٩,٠	٨,٦
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,٠		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٨	-	١,٨	٤,٣	٠,٧	-		٣,٢		١,٦	٤,١
٧,٠		٦,٣	٦,٦	٤,٣			٦,١		٦,٤	٦,٣
٩,٥		٩,١	٩,٣	٨,٩			٩,٠		٩,٦	٩,١
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٦	٤,٥	١,٣	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٥
١١	-	٦	٤	١٨	١٩	٢٠	١	٦	٢	٦
٦,٧		٨,٣	٦,٧	٣,٣	٠٠	١,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٣,٣		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,١	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,٥
٧,٥		٩,٠	٨,٠	٨,٥			٨,٥		٨,٥	٩,٠
٩,٨		٩,٩	٩,٤	٩,٧			١٠,٠		٩,٨	٩,٢
٨,٧		٩,٤	٨,٠	٠			١٠,٠		٩,٠	٨,٠
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,٠		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٥		١,١	٩,٤	٢,٣			٣,٠		٣,٦	٨,٧
٧,٧		٥,٩	١٠	٥,٥			٧,٧		٧	٨,٥
٩,٨		٩,٥	٩,٧	٨,٨			٩,٤		٩,٨	٩,٥
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٦	٤,٧	٢,٥	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٥
١١		٦	٤	١٧	١٨	٢٠	١	٦	٢	٦

تابع جدول (٣): القوانين التجارية والاقتصادية وحماية حقوق الملكية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	٢٠٠٢
	٥,٠	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٠٠	٥,٠			٥,٠	.	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧	٣,٣	٦,٧			٨,٣	٣,٣	ب. نزاهة النظام القضائي
٨,٦		٨,١	٨,٥	٧,٧	٨,٦	٧,٦	٧,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٨	ج. القيود التنظيمية على بيع الملكية
٨,٥		٦,٥	٦,٥	٦,٥		٧,٠				٢,٥	١. عدد الإجراءات
٩,٥		٩,٧	٩,٢	٩,٨		٨,٠				٩,٥	٢. الزمن (الأيام)
٧,٨		٨,١	٩,٨	٦,٧		٨				٧,١	٣. التكلفة (% من قيمة العقار)
٦,٥		٦,٤	٦,٠	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٤,٧	٥,٦	٦,٠	٦,٠	د. التطبيق القانوني للعقود
٦,٤		٤	١,٣	٣,٢		٠,٦				١,٩	١. عدد الإجراءات
٧,٣		٥,٢	٧,٥	٧,٨		٧,٣				٧,٣	٢. الزمن (الأيام)
٩,٠		٩,١	٩,٦	٩,٨		٩,٤				٩,٠	٣. التكلفة (% من قيمة الدين)
٧,٦	٥,٨	٦,١	٧,٨	٧,٢		٦,٢	٦,١	٦,٣	٧,٢	٤,٠	نتيجة المجال الفرعي ٢
٥	١٦	١٤	٤	٩		١٣	١٤	١٢	٩	١٩	الترتيب حسب المجال الفرعي ٢

اليمن	الضفة الغربية و غزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٧		٨,٢	٦,٧	٣,٢	٠	١,٧	٨,٢	٦,٧	٨,٢	٦,٧
٣,٢		٦,٧	٨,٢	٨,٢	٥,٠	٣,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢	١٠
٨,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٧	٦,١	٨,٨		٩,٥	٨,٤	٩,٥	٨,٥
٧,٥		٩,٠	٨	٨,٥			٨,٥		٨,٥	٩,٠
٩,٨		٩,٩	٩,٤	٩,٧			١٠,٠		٩,٨	٩,٢
٨,٧		٩,٤	٨	٠			١٠,٠		٩	٨
٧,١	٦,٠	٥,٧	٦,٧	٤,٧	٥,٠		٦,١	٦,٤	٥,٩	٦,٥
٤,٥		١,١	٩,٤	٢,٢			٣		٣,٦	٨,٧
٧,٧		٥,٩	١٠	٥,٥			٧,٧		٧	٨,٥
٩,٨		٩,٥	٩,٧	٨,٨			٩,٤		٩,٨	٩,٥
٦,٤		٧,٥	٧,٦	٥,٦	٤,٧	٢,٥	٨,١	٧,٥	٨,٠	٧,٩
١١		٧	٥	١٧	١٨	٢٠	١	٧	٢	٣

جدول (٤): المؤشر الفرعي ٣: السياسة النقدية الجيدة

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	
٢٠٠٨											
	٤,٦	٩,٠	٩,٠	٨,٤		٨,٢	٧,٨	٨,٧	٧,٥	٥,٦	أ. النمو النقدي
٩,٠	٨,١	٨,٣	٨,٦	٨,١	١,٦	٨,٠	٨,٥	٩,٥	٩,٨	٩,٦	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٨,٥	٧,٩	٧,٨	٧,٩	٧,٠	٩,٥	٦,٣	٧,٦	٨,٧	٩,٣	٩,١	ج. المعدل الأخير للتضخم
٠	٠	١٠	١٠	١٠	٥	١٠	١٠	٠	١٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٥,٨	٥,٢	٨,٨	٨,٩	٨,٤	٥,٤	٨,١	٨,٥	٦,٧	٩,١	٦,١	نتيجة المجال الفرعي ٣
١٨	٢١	٣	٢	٦	٢٠	٨	٥	١٤	١	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٣
٢٠٠٧											
٨,٢	٦,٣	٩,١	٧,٩	٧,٨		٧,٨	٧,٧	٩,٧	٧,٢	٥,٨	أ. النمو النقدي
٨,٨	٧,٩	٩,٠	٩,٢	٩,٣	٣,٥	٨,٨	٩,٦		٨,٦	٩,٧	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٨,٥	٩,٣	٩,٢	٨,٩	٨,٩	٣,٨	٨,١	٩,٠		٨,٩	٩,٣	ج. المعدل الأخير للتضخم
٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٦,٤	٥,٩	٩,٣	٩,٠	٩,٠		٨,٧	٩,١	٤,٨	٨,٧	٦,٢	نتيجة المجال الفرعي ٣
١٥	١٨	١	٥	٥		٧	٢	١٩	٧	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٣
٢٠٠٦											
٨,٢	٦,٣	٩,١	٧,٩	٧,٦		٨,٢	٧,٤	٩,٩	٧,٢	٦,٦	أ. النمو النقدي
٨,٦	٧,٩	٩,١	٩,٤	٩,٣	٣	٨,٧	٩,٥		٩,٥	٩,٧	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٨,٨	٩,٣	٨,٩	٩,٤	٨,٧	٠	٨,٥	٩,٣		٩,٦	٩,٥	ج. المعدل الأخير للتضخم
٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٦,٤	٥,٩	٩,٣	٩,٢	٨,٩		٨,٨	٩,١	٤,٩	٩,١	٦,٤	نتيجة المجال الفرعي ٣
١٤	١٧	٢	٤	٧		٨	٥	١٩	٥	١٤	الترتيب حسب المجال الفرعي ٣
٢٠٠٥											
٨,٢	٦,٣	٩,٨	٧,١	٧,٩		٨,٧	٧,٩	٧,٥	٧,٢	٧,٥	أ. النمو النقدي
٨,٥	٨,٠	٩,١	٩,٥	٩,٦	٣٠	٨,٦	٩,٥		٩,٣	٩,٥	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٧,٦	٩,٦	٩,٩	٩,٢	٩,٣	٢,٦	٩	٩,٤		٩,٥	٩,٧	ج. المعدل الأخير للتضخم
٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٧,٣	٦,٠	٩,٧	٨,٩	٩,٢		٩,١	٩,٢	٣,٧	٩	٦,٧	نتيجة المجال الفرعي ٣
١٢	١٨	١	٩	٣		٥	٣	١٩	٧	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٣

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٧,٩	٨,٢	٥,٣	٨,٥	٩,٥	٦,٥		٧,٩	٥,٣	٧,١	٨,٢
٨,٤	٨,٢	٨,٨	٩,٥	٨,١	٨,٩		٨,٤	٨,٦	٨,٢	٩,٥
٦,٢	٧,٣	٧,٧	٩,٠	٦,٩	٧,١		٨,٠	٧,٠	٧,٦	٩,٢
١٠		١٠	٠	٠	٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٠
٨,١	٧,٩	٨	٦,٨	٦,١	٥,٦		٨,٦	٧,٧	٨,٢	٦,٧
٨	١١	١٠	١٣	١٦	١٩		٤	١٢	٧	١٤
٧,٨	٨,٣	٦,٢	٨,٨	٩,٠	٦,٠		٧,٩		٨,٤	٨,١
٨,٢	٩,٣	٨,٧	٩,٦	٩,٠	٩,٧		٩,٤	٨,٢	٩,١	٩,٦
٨,٠	٩,٣	٧,٨	٩,٤	٩,٢	٨,٤		٩,٢	٧,٢	٨,٨	٩,٦
١٠,٠		١٠,٠	٠	٠	٠	٠	١٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨,٥		٨,٢	٦,٩	٦,٨	٦,٠		٩,١	٨,٥	٩,١	٦,٨
٩		١١	١٢	١٣	٧٧		٢	٩	٢	١٣
٨,٠	٨,٣	٦,٠	٩,٣	٨,٦	٥,١		٨,٣		٨,٤	٨,٤
٨,٤	٩,٣	٩	٩,٦	٨,٥	٩,٥		٩,٧	٨,١	٩,٤	٩,٦
٥,٨	٩,٣	٨,١	٩,١	٨	٨,٦		٩,٦	٧,٦	٩,٤	٩,٣
١٠,٠		١٠,٠	٠	٠	٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨		٨,٣	٧	٦,٣	٥,٨		٩,٤	٨,٦	٩,٣	٦,٨
١١		١٠	١٢	١٦	١٨		١	٩	٢	١٣
٨,٥	٨,٣	٦,١	٩,٥	٧,٩	٥,٦		٨,٣		٧,٣	٨,٦
٩,٧	٩,٣	٩,٠	٩,٧	٨,٩	٩,٤		٩,٧	٨,٥	٩,٦	٩,٧
٧,٦	٩,٣	٨,٨	٩,٦	٨,٦	٨,٣		٩,٩	٨,٢	٩,٦	٩,٨
١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	٠	٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٩,٠		٨,٥	٧,٢	٦,٣	٧,١		٩,٥	٨,٩	٩,١	٧
٧		١١	١٣	١٧	١٤		٢	٩	٥	١٥

تابع جدول (٤): المؤشر الفرعي ٣: السياسة النقدية الجيدة

٢٠٠٤

٨,٢	٦,٣	٩,٥	٧,٥	٨,٣		٩,٣	٨,١	٧	٧,٩	٧,٠	أ. النمو النقدي
٨,٩	٨,٥	٩,١	٩,٧	٩,٦	٣,٠	٨,٥	٩,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٤	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٨	٩,٣	٨,٤	٧,٧	٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٣	ج. المعدل الأخير للتضخم
٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية
٧,٥	٦,١	٩,٦	٩,٣	٩,٣		٨,٩	٩,٣	٣,٥	٩,٢	٦,٤	نتيجة المجال الفرعي ٣
١٢	١٨	١	٩	٣		٥	٣	١٩	٧	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٣

٢٠٠٣

٨,٢	٦,٣	٩,٤	٧,٣	٨,٤		٨,٩	٨,٣	٦,٠	٧,٣	٧,٨	أ. النمو النقدي
٩,٧	٧,٩	٩,١	٩,٨	٩,٨	٣,٠	٩,٧	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٤	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٩,٠	٩,٦	٩,٧	٩,٨	٩,٧	٢,٨	٩,١	٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٥	ج. المعدل الأخير للتضخم
٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية
٨,٠	٦,٠	٩,٦	٩,٢	٩,٥		٩,٤	٩,٤	٣,٠	٩,١	٦,٧	نتيجة المجال الفرعي ٣
١٢	١٨	٢	٨	٣		٦	٦	١٩	٩	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٣

٢٠٠٢

٨,٥	٦,٣	٩,٦	٩,١	٩,٤		٩	٩,٣	٦,١	٨,٣	٧,٣	أ. النمو النقدي
٩,٢	٧,٥	٩,١	٩,٥	٩,٦	٣,٠	٩,٨	٩,٥	٩,٨	٩,٨	٩,٢	ب. الانحراف المعياري للتضخم
٩,٢	٨	٩,٦	٩,٨	٩,٦	٦,١	٩,٥	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٧	ج. المعدل الأخير للتضخم
٥	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	٠	١٠	٠	د. حرية فتح حسابات مصرفية
٨,٠	٥,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٧		٩,٥	٩,٧	٣,١	٩,٥	٦,٦	نتيجة المجال الفرعي ٣
١٢	١٨	٤	٤	٢		٨	٢	١٩	٨	١٦	الترتيب حسب المجال الفرعي ٣

٨,٥	٧,٩	٦,٨	٩,٦	٧,٨	٥,٢		٨,٣		٨,٠	٨,٦
٩,٧	٩,٣	٩,٠	٩,٧	٨,٥	٩,٤		٩,٧	٩	٩,٦	٩,٧
٧,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٣	٩,١	٨,٣		٩,٩	٨,٦	٩,٨	٩,٧
١٠,٠		١٠,٠	٠	٠	٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨,٦		٨,٧	٧,٢	٦,٣	٧		٩,٥	٩,٢	٩,٤	٧
٧		١١	١٣	١٧	١٤		٢	٩	٥	١٥

٨,٢	٧,٩	٧,٩	٩,٣	٧,٢	٥,٣		٨,٥		٨,٤	٨,٧
٨,٧	٩,٢	٩,٠	٩,٩	٨,٣	٨,٣		٩,٦	٩,٧	٩,٦	٩,٦
٧,٨	٩,١	٩,٤	٩,٥	٨,٨	٨,٧		٩,٩	٩,٥	١٠٠	٩,٨
١٠		١٠	٠	٠	٥,٠	٠	١٠	١٠	١٠	٠
٨,٧		٩,١	٧,٢	٦,١	٦,٨		٩,٥	٩,٧	٩,٥	٧,٠
١١		٩	١٣	١٧	١٥		٣	١	٣	١٤

٨,٥	٧,٩	٨,٢	٩,٢	٨	٥,٣		٨,٨		٩,٠	٨,٦
٨,٦	٩,٢	٩,٠	٩,٨	٨,٩	٧,٩		٩,٧	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٧,٦	٨,٩	٩,٤	٩,٥	١٠,٠	٨,٠		١٠	١٠	٩,٩	٩,٤
١٠,٠		١٠,٠	٠	٥,٠	٥,٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠
٨,٧		٩,٢	٧,١	٨,٠	٦,٦		٩,٦	٩,٩	٩,٦	٦,٩
١١		١٠	١٤	١٢	١٦		٤	١	٤	١٥

الجدول (٥): المؤشر الفرعي ٤: حرية التجارة الدولية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٢٠٠٨										
٧,٠	٨,٣	٤,٠	٤,٩	٧,٠	٨,٩	٨,٨	٨,٨	١٠,٠	٧,٣	٧,٠
أ. الضرائب على التجارة الدولية										
٨,٥	٩,٥	٨,٥	٨,٥	٩,١	٩,٦	٨,٨	٩,٦	٨,٨	٨,٨	٨,٨
١. الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)										
٦,٨	٩,٢	٤,٠	٦,٢	٧,٩	٩,١	٨,٩	٩,١	١٠,٠	٧,٥	٧,٥
٢. متوسط معدل التعريفية الجمركية										
٥,٨	٦,١	٠,٠	٠,٠	٤,٢	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٢	٧,٢
٣. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية										
٧,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء										
٠,٨	٦,٩	٢,٥	٥,٤	٦,٢	٦,٩	٦,٩	٤,٢	١,٥	١,٠	١,٠
ج. الرقابة على رؤوس الأموال										
٥,١	٨,٤	٦,٣	٦,٤	٧	٨	٧,٧	٧,٧	٦,٨	٧	٦,١
نتيجة المجال الفرعي ٤										
١٧	٢	١٤	١٢	٨	٤	٧	٧	١١	٨	١٥
الترتيب حسب المجال الفرعي ٤										
٢٠٠٧										
٧,١	٨,٧	٤,٠	٤,٩	٦,٨	٩,٣	٨,٨	٩,٣	١٠,٠	٧,٣	٧,٣
أ. الضرائب على التجارة الدولية										
٨,٦	٩,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٩,٦	٨,٦	٩,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦
١. الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)										
٦,٨	٩,٢	٤	٦,٢	٧,٩	٩,١	٨,٩	٩,١	١٠	٧,٥	٧,٥
٢. متوسط معدل التعريفية الجمركية										
٥,٨	٧,٣	٠	٠	٤	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٧,٢	٧,٢
٣. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية										
٨,٢	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء										
٢,٣	٦,٢	١,٨	٥,٤	٦,٧	٧,٧	٦,٧	٤,٦	١,٥	٣,١	١,٥
ج. الرقابة على رؤوس الأموال										
٥,٨	٨,٣	٥,٩	٦,٤	٧,٢	٧,٩	٨,٠	٨,٠	٦,٨	٧,٧	٦,٣
نتيجة المجال الفرعي ٤										
١٧	٣	١٦	١٤	٩	٧	٥	٥	١١	٨	١٥
الترتيب حسب المجال الفرعي ٤										

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الامارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٨,٧		٧,٨	٥,٩	٤,٥	٦,٦		٩,٢	٩,١	٧,٢	٥,٨
			٩,٠					٩,٠		٨,٤
٨,٧		٩,٢	٥,٤	٧,١	٦,٦		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٧,٣
		٦,٤	٣,٤	١,٩					٥,١	١,٧
١٠,٠		١٠,٠	٨,٢	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٧,٥		٥,٨	٠,٨	٠,٨	٢,٥	٨,٩	١,٥	٥,٤	٦,٧	٠,٠
٨,٧		٧,٩	٤,٩	٥,١	٦,٤	٤,٤	٦,٩	٨,٢	٧,٩	٥,٣
١		٥	١٩	١٧	١٢	٢٠	١٠	٣	٥	١٦
٨,٧		٨,٠	٤,٨	٤,٥	٦,٦		٩,٢	٩,١	٧,٦	٥,٥
			٨,٩					٩,٠		٨,٠
٨,٧		٩,٢	٥,٤	٧,١	٦,٦		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٧,٣
		٦,٨	٠	١,٩					٥,٩	١,١
١٠,٠		١٠,٠	٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٧,٧		٦,٢	٠,٨	١,٧	٣,١	٣,١	١,٥	٦,٢	٦,٩	٠,٨
٨,٨		٨,٠	٥,٠	٥,٤	٦,٦	٦,٥	٦,٩	٨,٤	٨,٢	٥,٤
١		٥	٢٠	١٨	١٢	١٣	١٠	٢	٤	١٨

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الامارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	العرب
٨,٧		٨,٣	٤,٧	٤,٥	٦,٦		٩,٢	٩,١	٦,٨	٥,١
			٨,٨					٩,٠		٧,٨
٨,٧		٩,١	٥,٤	٧,١	٦,٦		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٦,٩
		٧,٦	٠	١,٩					٤,٤	٠,٦
١٠,٠		١٠,٠	٩,٢	٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٧
٧,٧		٦,٢	٠,٨	١,٧	٣,١	٣,١	١,٥	٦,٢	٦,٩	٠,٨
٨,٨		٨,٢	٤,٩	٥,٢	٦,٦	٦,٥	٦,٩	٨,٤	٧,٩	٤,٩
١		٤	١٩	١٨	١٢	١٣	١٠	٢	٥	١٩
٨,٧		٨,٣	٥,٣	٤,٥	٥,٨		٩,٢	٩,٢	٦,٨	٤,٧
			٨,٧					٩,٣		٧,٥
٨,٧		٩,٠	٧,٣	٧,١	٥,٨		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٦,١
		٧,٦	٠	١,٩					٤,٤	٠,٦
		١٠	٩,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٦
٧,٧		٦,٢	٠,٨	١,٠	١,٨	٠	١,٥	٧,٧	٦,٧	٠,٨
٨,٨		٨,٢	٥,١	٥,٢	٥,٩	٥	٦,٩	٩	٧,٨	٥
٢		٣	١٨	١٧	١٤	١٩	٩	١	٦	١٩

اليمن	الضفة الغربية وغزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٨,٧		٨,٣	٦,١	٤,٥	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٩	٤,٤
			٨,٥					٩,٢		٧,١
٨,٧		٩,٠	٤,٩	٧,١	٥,٨		٨,٧	٨,٢	٨,٤	٤,٣
		٧,٦	٥	١,٩					٩,٥	١,٨
١٠,٠		١٠,٠	٩,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٦
٦,٩		٦,٢	١,٠	١,٠	١,٠	٠	٢,٣	٧,٧	٦,٧	٠,٨
٨,٥		٨,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥	٧	٩	٨,٥	٤,٩
٢		٤	١٥	١٧	١٤	١٨	٨	١	٢	٢٠
٨,٧		٨,٣	٦,١	٤,٥	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٩	٤,٤
			٨,٤					٩,٢		٧,٠
٨,٧		٩,٠	٤,٩	٧,١	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٤	٤,٢
	٠	٧,٦	٥	١,٩					٧,٥	١,٨
١٠,٠		١٠,٠	٧,٨	٥,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٩
٦,٩		٦,٢	٠,٨	٠	١,٨	٠	٢,٣	٧,٧	٦,٧	١,٥
٨,٥		٨,٢	٤,٩	٣,٣	٥,٩	٥,٠	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٤,٦

تابع جدول (٥): المؤشر الفرعي ٤: حرية التجارة الدولية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
١٦	٢	١٠	١١	١٤		٦	٧	٨	١٩	١٢
الترتيب حسب المجال الفرعي ٤										
٢٠٠٢										
٥,٢	٨,٦	٧,٨	٤,٤		٦,٢	٨,٩	٧,٩	٦,٠	٧,٤	
أ. الضرائب على التجارة الدولية										
٥,٠	٩,٣	٦,٩		٧,٨	٩,٤	٧,٣	-			
١. الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)										
٦,٤	٩,١	٣,٨	٦,٢	٧,١	٩,٣	٨,٦	٦,٠		٧,٧	
٢. متوسط معدل التعريف الجمركية										
٤,٣	٧,٣	٠		٣,٨	٧,٩				٧,١	
٣. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف										
٨,١	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٨	١٠,٠
ب. أسعار الصرف في السوق السوداء										
٠,٨	٦,٩	٣,١	٥,٤	٥,٤	٠,٩	٧,٧	٤,٦	٣,٨	٠	٠,٨
ج. الرقابة على رؤوس الأموال										
٤,٧	٨,٥	٦,٥	٦,٤	٥,١	٨,٠	٧,٣	٣,٩		٦,١	
نتيجة المجال الفرعي ٤										
١٧	٢	١٠	١١	١٤		٦	٧	٨	١٩	١٢
الترتيب حسب المجال الفرعي ٤										

اليمن	الضفة الغربية و غزة	الامارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	العرب
٢		٥	١٦	٢٠	١٦	١٥	٩	١	٢	١٨
٨,٧		٨,٣	٦,٠	٤,٥	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٩	٤,٢
			٨,١					٩,٢		٦,٦
٨,٧		٩,٠	٤,٩	٧,١	٥,٨		٨,٧	٩,٢	٨,٤	٤,٣
		٧,٦	٥	١,٩					٩,٥	١,٨
١٠,٠		١٠,٠	٧,٨	٥,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٩
٦,٩		٦,٢	٠,٨	٠	١,٨	٠	٢,٣	٧,٧	٦,٧	١,٥
٨,٥		٨,٢	٤,٩	٣,٣	٥,٩	٥,٠	٧,٠	٩,٠	٨,٥	٤,٦
٢		٥	١٦	٢٠	١٣	١٥	٩	١	٢	١٨

اليمن	الضفة الغربية وفلسطين	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٥,٥	٥,٨	٦,٤	٦,٢	٤,٨	٤,٥		٧,٧	٥,٧	٧,٢	٦,٠
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٨,٠
		٨,٠	٨,٠		٣,٠		٨,٠		٦,٠	٣,٠
١٠,٠	٩,٠			٩,٠				٩,٠	٩,٠	١٠,٠
١,٠	٢,٥	٦,٢	٥,٧	٠,٥	٢,٥		٧,٠	٣,٢	٣,٧	٣,٢
٢,٠	٠,٠	٤,٠	٣,٠	١,٠	٥,٠		٤,٠	٣,٠	٤,٠	٣,٠
٠,٠	٥,٠	٨,٣	٨,٣	٠,٠	٠,٠		١٠,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٣	٥,٠		٨,٦	٨,٥	٨,٩	٥,٨
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٦,٦	٦,٤		٨,٧	٧,٣	٧,٦	٣,٧
١٠,٠	٦,٧	١٠,٠	٧,٢	٨,٩	٦,١		١٠,٠	١٠,٠	٦,٧	٠,٠
٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠		٦,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠
٦,٠	٨,٠	١٠,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠		١٠,٠	٨,٠	١٠,٠	٥,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٧,٦
٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٧,٧	٧,٩	٦,٤	٨,٣	٦,٤	٨,٢		٧,٩	٨,٠	٧,٧	٨,٠
٨,٨	٧,٩	٨,٧	٨,٧	٦,٧	٨,٢		٩,١	٩,٣	٨,٩	٩,٢
٧,١	٤,٧	٦,٥	٥,٣	٦,٥	٥,٣		٧,١	٧,٦	٧,١	٧,٦
٩,٥	٧,٧	٩,٣	٩,٦	٩,٣	٨,٢		٩,٥	٩,٨	٩,٤	٩,٥
٨,٩	٩,٢	٩,٨	٩,٩	٩,٨	٩,٤		٩,٨	٩,٩	١٠,٠	٩,٩
١٠,٠	٩,٩	٩,٤	١٠,٠	١,٥	١٠,٠		١٠,٠	٩,٩	٩,١	٩,٩
٦,٥		٤,١	٨,٠	٦,١			٦,٧	٦,٨	٦,٥	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٨,٩	٧,٥	٦,٣	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢	٧,٢	٩,٦	٧,٧
٣,١		١,١	٥,٦	٣,٢	٠,٠		٤,٠	٥,٧	٣,٨	٣,٨
٦,٤	٧,٤	٧,١	٦,٨	٥,٥	٥,٩		٨,١	٧,٤	٧,٩	٦,٦
١٤,٠	٧,٠	٩,٠	١٢,٠	٢٠,٠	١٧,٠		٢,٠	٧,٠	٤,٠	١٣,٠

اليمن	الضفة الغربية وفخزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٥,٥	٦,٢	٥,٦	٥,٧	٥,٢	٤,٥		٧,٧	٥,٧	٧,٤	٥,٨
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٨,٠
		٨,٠	٨,٠		٣,٠		٨,٠		٦,٠	٣,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				٩,٠	١٠,٠	١٠,٠
١,٠	٢,٥	٣,٧	٤,٠	٠,٥	٢,٥		٧,٠	٣,٢	٣,٧	٢,٣
٢,٠	٠	٤,٠	٣,٠	١,٠	٥,٠		٤,٠		٤,٠	٣,٠
٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٠	٠		٨,٣		٣,٣	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٢	٥,٠		٨,٦	٨,٥	٨,٩	٥,٨
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٦,٣	٦,٤		٨,٧	٧,٣	٧,٦	٣,٧
١٠,٠	٦,٧	١٠,٠	٧,٢	١٠,٠	٦,١		١٠,٠	١٠,٠	٦,٧	٠
٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠		٨,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠
٦,٠	٨,٠	١٠,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠		١٠,٠	٨,٠	١٠,٠	٥,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٧,٦
٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٦,٤	٧,١	٦,٤	٨,٣	٦,٠	٨,٢		٧,٥	٨,٠	٧,٣	٨,٠
٦,٣	٧,١	٨,٧	٨,٧	٥,٩	٨,٢		٩,٠	٩,٣	٨,١	٩,٢
٤,١	٤,١	٦,٥	٥,٣	٤,١	٥,٣		٣,٥		٥,٣	٧,٦
٧,٠	٥,٥	٩,٣	٩,٦	٨,٠	٨,٢		٨,٢		٨,٤	٩,٥
٧,٣	٨,٧	٩,٧	٩,٩	٩,٧	٩,٣		٩,٣		٩,٩	٩,٨
٥,٠	٩,٩	٩,٣	٩,٩	١,٧	١٠,٠		٧,٩		٨,٩	٩,٩
٦,٥		٤,١	٧,٩	٦,١			٦,٠	٦,٨	٦,٦	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٧,٥		٦,٣	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٣,١	٠	١,١	٥,٥	٣,٢	٠		٢,٩		٣,٨	٣,٨
٦,٠		٦,٨	٦,٦	٥,٥	٥,٩		٧,٩	٧,٤	٧,٩	٦,٥
١٣		٩	١٠	١٨	١٥		٢	٨	٢	١١

اليمن	الضفة الغربية وخرزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٥,٥	٥,٨	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٤,٥		٧,٤	٦,١	٧,٤	٥,٨
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٨,٠
		٨,٠	٨,٠		٣,٠		٨,٠		٦,٠	٣,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
١,٠	١,٧	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥		٦,٢	٣,٢	٣,٧	٢,٣
٢	٠	٤,٠	٣,٠	١,٠	٥,٠		٤,٠		٤,٠	٣,٠
٠		٣,٣	٣,٣	٠	٠		٨,٣		٣,٣	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٠		٨,٨	٨,٥	٨,٩	٥,٨
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٧,٠	٦,٤		٩,٣	٧,٣	٧,٦	٣,٧
١٠,٠	٦,٧	١٠,٠	٧,٢	٨,٩	٦,١		١٠,٠	١٠,٠	٥,٦	٠
٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠		٨,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠
٦,٠	٨,٠	١٠,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠		١٠,٠	٨,٠	١٠,٠	٥,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٧,٦
٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٦,٢	٧,٠	٦,٤	٨,٣	٦,٠	٨,٢		٦,٦	٨,٠	٧,٣	٨,٠
٥,٨	٧,٠	٨,٧	٨,٧	٥,٩	٨,٢		٧,٢	٩,٣	٨,١	٩,٢
٤,١	٤,١	٦,٥	٥,٣	٤,١	٥,٣		٣,٥		٥,٣	٧,٦
٧,٠	٥,٥	٩,٣	٩,٦	٨,٠	٨,٢		٦,٩		٨,٤	٩,٥
٧,١	٩,٠	٩,٦	٩,٩	٩,٦	٩,٢		٩,٢		٩,٩	٩,٨
٤,٧	٨,٣	٩,٢	٩,٩	٠	١٠,٠		٧,٦		٨,٧	٨,٦
٦,٥		٤,١	٧,٩	٦,١			٥,٩	٦,٨	٦,٦	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٧,٥		٦,٣	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٣,١	٠	١,٣	٥,٦	٣,١			٣,١		٣,٨	٣,٨
٥,٩		٦,٨	٦,٥	٥,٦	٥,٩		٧,٦	٧,٥	٧,٩	٦,٥
١٤		٩	١٠	١٦	١٤		٣	٦	٢	١٠

اليمن	الضفة الغربية وفخزة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٥,٥	٥,٨	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٤,٥		٧,٤	٦,١	٦,٧	٥,٨
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٨,٠
		٨,٠	٨,٠		٣,٠		٨,٠		٣,٠	٣,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
١,٠	١,٧	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥		٦,٢	٣,٢	٣,٧	٢,٣
٢,٠	٠	٤,٠	٣,٠	١,٠	٥,٠		٤,٠		٤,٠	٣,٠
٢,٣		٣,٣	٣,٣	٠			٠		٣,٣	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٣	٥,٠		٨,٨	٨,٥	٨,٨	٥,٨
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٦,٦	٦,٤		٩,٣	٧,٣	٧,٢	٣,٧
١٠,٠	٦,٧	١٠,٠	٧,٢	١٠,٠	٦,١		١٠,٠	١٠,٠	٥,٦	-
٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠		٨,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠
٦,٠	٨,٠	١٠,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠		١٠,٠	٨,٠	١٠,٠	٦,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٧,٦
٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٦,١	٦,٧	٦,٤	٨,٣	٥,٧	٨,٢		٦,٤	٨,٠	٧,٣	٧,٨
٥,٧	٦,٧	٨,٦	٨,٧	٥,٤	٨,٢		٦,٨	٩,٣	٨,١	٨,٩
٤,١		٦,٥	٥,٣	٤,١			٣,٥		٥,٣	٧,٦
٧,٠		٩,٣	٩,٦	٨,٠			٦,٦		٨,٤	٩,٥
٦,٨		٩,٦	٩,٩	٩,٦			٩,٢		٩,٩	٩,٨
٦,٩		٩,٢	٩,٤	٠,١			٧,٠		٨,٧	٨,٦
٦,٥		٤,٢	٧,٩	٦,٠			٥,٩	٦,٨	٦,٥	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٧,٥		٦,٣	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٠	٠	٠	٠	٣,١	٠		٢,٣		٣,٧	٣,٧
٥,٩		٦,٨	٦,٥	٥,٤	٥,٩		٧,٥	٧,٥	٧,٦	٦,٥
١٣		٩	١٠	١٨	١٣		٥	٥	٢	١٠

اليمن	الضفة الغربية وخرقة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	العرب
٦,٣	٥,٨	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٤,٥		٦,٠	٦,١	٧,٩	٦,٣
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٥,٠
		٨,٠	٨,٠		٣,٠		٨,٠		٨,٠	٨,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢,٧	١,٧	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥		٢,٠	٢,٢	٣,٧	٢,٣
٣,٠	٥,٠	٣,٠	٣,٠	٥,٠	٤,٠		٣,٠		٣,٠	٣,٠
٣,٣	٥,٠	٣,٣	٥,٠	٠	٠		٨,٣		١,٧	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٣		٨,٨	٨,٥	٨,٨	٦,١
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٧	٦,٤		٩,٣	٧,٣	٧,٣	٤,٠
١٠,٠	٦,٧	١٠,٠	٧,٢	١٠,٠	٦,١		١٠,٠	١٠,٠	٥,٦	٠
٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠		٨,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠
٦,٠	٨,٠	١٠,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠		١٠,٠	٨,٠	١٠,٠	٦,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٨,٥
٠	١٠	١٠,٠	٣,٠	٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٥,٨	٦,٧	٦,٢	٧,٣	٥,٧	٨,٢		٦,١	٨,٠	٧,٣	٧,٨
٦,٢	٦,٧	٨,٦	٨,٥	٥,٤	٨,٢		٦,٦	٩,٣	٨,١	٨,٩
٤,١		٦,٥	٥,٣	٤,١			٣,٥		٥,٣	٤,٧
٦,٥		٩,٣	٩,٦	٨,٠			٦,٦		٨,٤	٨,٣
٦,٩		٩,٦	٩,٩	٩,٦			٩,٢		٩,٩	٩,٧
٦,٦		٩,١	٩,٣	٠			٧,٠		٦,٣	٨,٥
٥,٥		٣,٨	٦,١	٦,٠			٥,٧	٦,٨	٦,٥	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٧,٥		٦,٣	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٣,١		١,١	٥,٥	٣,١	٠		٣,١		٣,٦	٣,٧
٦,١	-	٦,٨	٦,٢	٥,٥	٦,٠		٧,٠	٧,٥	٨,٠	٦,٧
١٣	-	٩	١٢	١٦	١٤		٨	٥	٢	١٠

اليمن	الضفة الغربية وقرية	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	المغرب
٦,٣	٥,٨	٥,٦	٥,٤	٥,٣	٤,٥		٦,٠	٦,١	٧,٩	٦,١
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٥,٠
		٨,٠	٨,٠		٣,٠		٨,٠		٨,٠	٨,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				١٠,٠	١٠,٠	٩,٠
٢,٧	١,٧	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥		٢,٠	٣,٢	٣,٧	٢,٣
٢,٠		٤,٠	٤,٠	٥,٠	-		٤,٠		٣,٠	٢,٠
٣,٣		٣,٣	٣,٣	٠	-		٨,٣		٠	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٣		٨,٨	٨,٥	٨,٨	٦,١
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٧,٠	٦,٤		٩,٣	٧,٣	٧,٢	٤,٠
١٠,٠		١٠,٠	٣,٩	٨,٩	-		١٠,٠		٥,٦	-
٢,٠		٢,٠	١٠,٠	٤,٠	-		٦,٠		٤,٠	٦,٠
٧,٠		٨,٠	٠	٥,٠	-		١٠,٠		١٠,٠	٦,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨,٠		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٨,٥
٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٦,٣	٦,٧	٦,٤	٨,٢	٥,٧	٨,٢		٦,٢	٨,٠	٧,٣	٧,٢
٦,٠	٦,٧	٨,٦	٨,٥	٥,٤	٨,٢		٦,٦	٩,٣	٨,١	٧,٨
٤,١		٤,١	٥,٩	٤,١			٣,٥		٥,٩	٨,٢
٧,٠		٧,٤	٩,٤	٧,٨			٦,٩		٨,٤	٩,٦
٨,٣		٩,٧	٩,٩	٩,٨			٩,٥		١٠,٠	٩,٩
٤,٧		٩,٢	٩,٩	٠	-		٧,٦		٩,٨	٨,٦
٦,٥		٤,١	٧,٩	٦,٠			٥,٩	٦,٨	٦,٥	٦,٧
٧,٣		٥,١	٩,١	٦,١			٧,٥		٣,١	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٦,٩	٠	٩,٤	٤,٤	٦,٩	٠		٦,٩		٧,٣	٦,٢
٦,٢		٦,٨	٦,٥	٥,٥	٦,٠		٧,٠	٧,٥	٨,٠	٦,٥
١٣	-	٩	١٠	١٦	١٤		٨	٥	٢	١٠

تابع جدول (٦): المؤشر الفرعي ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية

موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	٢٠٠٢
											أ.النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
٥,٧		٨,٢	٨,١	٦,٩	٥,٨	٤,٥	٥,٢		٨,١	٥,١	١. ملكية البنوك
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		٢,٠		-	١٠,٠	٠	٢. المنافسة من البنوك الأجنبية
		٨,٠	٨,٠	٤,٠		٣,٠			٧,٠	٨,٠	٣. الرقابة على أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة السلبية
٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠		١٠,٠	١٠,٠	٤. الحصول على الائتمان
٢,٣		٤,٨	٤,٥	٣,٧	١,٥	٣,٢	١,٣	١,٥	٥,٣	٢,٣	أ.مؤشر الحقوق القانونية
٧,٠		٤,٠	٥,٠	٦,٠		١٠,٠				٣,٠	ب. مؤشر معلومات الائتمان
١,٧		٦,٧	٦,٧	٣,٣		٣,٣				٠	ب.النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٤,٨		٦,٥	٨,٦	٨,٧	٦,٠	٤,٨	٨,٢	٧,٥	٩,٢	٥,١	١. مؤشر الصرامة في التوظيف
٣,٠		٧,٥	٨,٧	٧,٠	٦,٢	٧,٣	٧,١	٥,٤	٧,٧	٤,٨	أ. مؤشر الصعوبة في التوظيف
٠		٦,٧	١٠,٠	٨,٩		١٠,٠				٥,٦	ب.مؤشر صرامة ساعات العمل
٤,٠		١٠,٠	٤,٠	٦,٠		٢,٠				٤,٠	ج. مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٤,٠		٦	١٠,٠	٥,٠		٢,٠				٥,٠	٢. التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٧,١		٦,٨	٨,٠	٨,٠	٧,٨	٥,٥	٧,١	١٠,٠		٤,٩	٣. التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٩,١		٩,٥	٧,٨	٩,٩	١٠,٠	٦,٦	٨,٤	٧,٢	٩,٩	٩,٥	٤. التجنيد الإجباري
-	١,٠	٣	١٠,٠	١٠,٠	٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١,٠	ج.النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٥,٤		٦,٧	٧,٣	٦,١	٧,٦	٦,٢	٦,١	٧,٧	٨,٤	٧,٥	١. تأسيس الأعمال التجارية
٦,٨		٨,٤	٧,٩	٦,٤	٧,٦	٧,٣	٧,٣	٧,٧	٩,١	٧,٩	أ. عدد الإجراءات
٤,٧		٧,٦	٣,٥	٤,٧		٥,٣				٢,٩	ب.الفترة الزمنية (بالأيام)
٦,٠		٧,٨	٨,٤	٨,٣		٨,٤				٨,٨	ج.تكلفة (% من دخل الفرد)
٩,١		٩,٢	١٠,٠	٩,٧		٩,٣				٩,٨	د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)
٨,٣		٩,٩	٩,٧	٨,٠		٨,٦				٩,٩	٢. غلق النشاط التجاري
٤,٠		٥,١	٦,٧	٥,٩		٥,٠	٤,٩		٧,٨	٧,٢	أ.الزمن (الأيام)
٢,١		٦,٣	٦,٠	٥,٩		٦,٠				٦,٨	ب.التكلفة (% من العقار)
٨,٩		٧,٢	١٠,٠	٨,٩		٧,٢				٩,٦	ج.معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)
٩,١		٨	٥,٩	٧,٠		٨,٣				٦,٠	نتيجة المجال الفرعي ٥
٥,٣		٧,٢	٨,٠	٧,٣		٥,٢	٦,٥	٧,٦	٨,٦	٥,٩	تصنيف حسب المجال الفرعي ٥
١٧		٧	٢	٦,٠		١٨	١٠	٤	١	١٥	

اليمن	العمانية وجزيرة الصحبة	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	الصومال	السعودية	قطر	عمان	العرب
٦,٣	٥,٨	٥,٦	٥,٤	٥,٣	٤,٥		٦,٠	٦,١	٧,٩	٦,١
		٥,٠	٥,٠		٨,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٥,٠
		٨,٠	٨,٠		٣,٠		٨,٠	-	٨,٠	٨,٠
١٠,٠	١٠,٠			١٠,٠				١٠,٠	١٠,٠	٩,٠
٢,٧	١,٧	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥		٢,٠	٣,٢	٣,٧	٢,٣
٢,٠		٤,٠	٤,٠	٥,٠			٤,٠		٣,٠	٢,٠
٣,٣		٣,٣	٣,٣	٠	-		٨,٣		٠	١,٧
٦,١	٨,٦	٨,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٣		٨,٨	٨,٥	٨,٨	٦,١
٦,٧	٦,٩	٨,٧	٥,١	٧,٠	٦,٤		٩,٣	٧,٣	٧,٢	٤,٠
١٠,٠		١٠,٠	٣,٩	٨,٩			١٠,٠		٥,٦	٠
٢,٠		٢,٠	١٠,٠	٤,٠			٦,٠		٤,٠	٦,٠
٧,٠		٨,٠	٠	٥,٠			١٠,٠		١٠,٠	٦,٠
٨,٤	١٠,٠	٧,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٩		٨		٨,٢	٦,٧
٩,٥	٧,٥	٧,٧	٩,٥	٧,٨	٦,٧		٧,٨	٨,١	٩,٩	٨,٥
٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠
٦,٣	٦,٧	٦,٤	٨,٢	٥,٧	٨,٢		٦,٢	٨,٠	٧,٣	٧,٢
٦,٠	٦,٧	٨,٦	٨,٥	٥,٤	٨,٢		٦,٦	٩,٣	٨,١	٧,٨
٤,١		٤,١	٥,٩	٤,١			٣,٥		٥,٩	٨,٢
٧,٠		٧,٤	٩,٤	٧,٨			٦,٩		٨,٤	٩,٦
٨,٣		٩,٧	٩,٩	٩,٨			٩,٥		١٠,٠	٩,٩
٤,٧		٩,٢	٩٩	٠			٧,٦		٩,٨	٨,٦
٦,٥		٤,١	٧,٩	٦,٠			٥,٩	٦,٥	٦,٥	٦,٧
٦,٥		٥,١	٧,٩	٦,١			٧,٥		٣,١	٨,٥
٩,١		٦,١	٩,٢	٨,٩			٧,٢		٩,٦	٧,٧
٦,٩		٩,٤	٤,٤	٦,٩			٦,٩		٧,٣	٦,٢
٦,٢		٦,٨	٦,٥	٥,٥	٦,٠		٧,٠	٧,٥	٨,٠	٦,٥
١٣		٩	١٠	١٦	١٤		٨	٥	٢	٧

المراجع

ايال أي بي و كي جورجيس (١٩٩٨) «مكونات الحرية الاقتصادية والنمو: دراسة تطبيقية» دورية المناطق النامية، العدد ٣٢ (الربيع) ص ٣٢٧ - ٣٨

الاسماعيل، سالم بن ناصر، اميلا كارايبجوفيتش، وفريد ماك ماهون (٢٠٠٥) ” الحرية الاقتصادية في العالم العربي “. في كتاب اوجوستو لوبيز - كلاروس وكلاوس شواب بعنوان ” تقرير التنافسية في العالم العربي ٢٠٠٥ “ (منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠٠٥): ص ١٢٩ - ١٤١.

المؤسسة المصرفية العربية (٢٠٠٦) متوفرة على الشبكة مباشرة WWW.arabbanking.com

بنجوا، ام وبي سانشير - رولز (٢٠٠٣) ” الاستثمار الاجنبي المباشر، الحرية الاقتصادية والنمو: أدلة جديدة من أمريكا اللاتينية “، الدولة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٩، ٢ (سبتمبر): ص ٥٢٩ - ٤٥.

بيرجن، نيكلاس (٢٠٠٣) ” منافع الحرية الاقتصادية: دراسة “: مسح مجلة اندبنت ريفيو ٨، ٢ (الخريف) ص ١٩٣ - ٢١١.

علي بلبل وفتح الدين ايتم (٢٠٠٦). تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ما بين الدول العربية في العالم العربي / ١٩٩٠ - ٢٠٠٣. الاقتصاد العالمي ٢٩ - ٩ (سبتمبر): ١٢٦٧ - ٩٣.

كارلسون. اف. واس. لوندستروم (٢٠٠٢) ” الحرية الاقتصادية والنمو: تحليل الآثار “ مجلة ” الخيار العام “ ١١٢، ٤/٣ (سبتمبر) ص ٣٣٥ - ٤٤.

البنك المركزي الأردني (٢٠١٠) قاعدة بيانات النقود والبنوك

البنك المركزي السوري (٢٠٠٨) النشرة الاحصائية الربعية ، العدد ٣-٤

داوسون جي دبليو (١٩٩٨). « المؤسسات والاستثمار والنمو: دليل جديد عبر الدول وبيانات اللجنة» مجلة ايكونوميك انكوايري ٣٦ (أكتوبر): ص ٦٠٣ - ١٩.

داوسون جي دبليو (٢٠٠٣). ” ضحايا العلاقة بين الحرية والنمو “ يورو بيان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي ١٩، ٣ (سبتمبر): ص ٤٧٩ - ٩٥.

دي هان جي. وجي - أي ستورم (٢٠٠٠). ” حول العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي “ يورو بيان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي ١٦: ص ٢١٥ - ٤١.

دي هان، جيكوب، وس جي سيرمان (١٩٩٨) دليل اضافي على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي " بابليك تشويس ٩٥: ص ٣٦٣ - ٨٠.

ديلويت (٢٠١٠) الضرائب الدولية ودليل الاعمال www.deloitte.com

ديلويت (٢٠٠٧) الاستثمار في افريقيا ، دراسة حالة الصومال .

دوكوليا جوس، كريس وحمت على اولوباسوجلو (٢٠٠٦). " الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: هل تؤدي التفرقة ما بينهما إلى اختلاف؟" يورو بيان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي. المجلد ٢٢ رقم ١: ص ٦٠ - ٨١.

دريزنك هانوز، مارجريتا، شريف الديواني وطارق يوسف (٢٠٠٧). تقرير التنافسية العالمية ٢٠٠٧ جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.

ايستون اس تي. و ام أي ووكر (١٩٩٧). "الدخل والنمو والحرية الاقتصادية" اميريكان ايكونوميك ريفيو مجلد ٨٧ عدد ٢ (مايو) ص ٣٢٨ - ٣٢٢.

خدمات البحوث الاقتصادية ، وكالة التنمية الامريكية ، بيانات الاقتصاد الكلي الدولي (اغسطس ٢٥، ٢٠١٠) .

وحدة معلومات الايكونوميست (٢٠٠٦). متوفر على الشبكة www.economistgroup.com

قاعدة بيانات ايكون ستاتس (EconStats) (٢٠٠٥) متوفرة على الموقع التالي <http://www.oecd.org/dataoecd/27/47/36086917.pdf>

دينا النجار (٢٠٠٦). تقرير البنك الدولي (سبتمبر) واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

إدارة معلومات الطاقة (أبريل ٢٠٠٩) النفط الخام العالمي والوقود السائل

<<http://www.eia.doe.gov>>

ارنست اند يونج (٢٠٠٣). ايرنست اند يونج في الشرق الأوسط. تجميع وطباعة مكاتب ايرنست ان يونج في المنطقة.

قلوبال انفستمنت هاوس (فبراير ٢٠٠٩) الأفاق الاقتصادية والإستراتيجية لمصر . <<http://www.gobalinv.net/research/Egypt-Economic>>

جريسولد، (٢٠٠٤). استبدال الحرية بالطغيان: كيف تقوم الأسواق المفتوحة بتخصيب التربة للديمقراطية" تحليل سياسات التجارة العدد ٢٦ (يناير) واشنطن العاصمة: معهد كاتو.

جوديل ، هيربرت (٢٠٠٩) آثار الإنكماش الأمريكي - محاربة السياسات عن الحرية الاقتصادية في جيمس قوارتني وروبرت نوسون ، الحرية الاقتصادية في العالم : التقرير السنوي ٢٠٠٩ (معهد فريزر (<www.freetheworld.com> ٣٧-٧٤

قوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع والتر بلوك (١٩٩٦). الحرية الاقتصادية في العالم: ١٩٧٥ -

١٩٩٥ . فانكوفر بي سي: معهد فريزر.

قوارتني، جيمس وروبرت لوسون (٢٠٠٤). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٤. فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة www.freetheworld.com

قوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع ايريك جارتزك (٢٠٠٥). « الحرية الاقتصادية في العالم: لتقرير السنوي» ٢٠٠٥. فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة www.freetheworld.com

قوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع ويليام ايسترلي (٢٠٠٦). « الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي» ٢٠٠٦ فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة www.freetheworld.com

قوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع راسل اس سويل وبيتر تي ليسون (٢٠٠٧). « الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي» ٢٠٠٧ فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة WWW.freetheworld.com

قوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع سيث نورتون (٢٠٠٨). « الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي» ٢٠٠٨ فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة www.freetheworld.com

قوارتني، جيمس وروبرت لوسون (٢٠٠٩) الحرية الاقتصادية في العالم : التقرير السنوية ٢٠٠٩ معهد فريزر www.freetheworld.com

قوارتني، جيمس وروبرت لوسون و جوشا هال (٢٠١٠) الحرية الاقتصادية في العالم ، التقرير السنوي ٢٠٠٩، معهد فريزر www.freetheworld.com

هورتوج ستيفن (٢٠٠٧). ” دول مجلس التعاون الخليجي والتكامل مع الاقتصاد العربي: نموذج جديد “. سياسة الشرق الأوسط ١٤ ، ١ : ص ٥٢ ٦٨.

ألبرت حوراني (١٩٩٢) . تاريخ الشعوب العربية . وارنر براذرز

البحوث الدولية لمؤسسة أتش إس بي سي (أبريل ٢٠٠٩) آفاق الإقتصاد في دول الخليج مرجح WWW.RESEARCH.HSBC.COM

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٧). التوازن العسكري ٢٠٠٧. لندن، بريطانيا: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٩) التوازن العسكري .

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل. واشنطن

العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ب). الكتاب السنوي لإحصائيات التمويل الحكومي. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل، واشنطن العاصمة.

إنتصار ، فاكر (يوليو ٢٠٠٩) ﴿ ﴾ لمحة على الأزمة المالية ﴿ ﴾ مجلة الإصلاح في العالم العربي ٦، ٧، منح كارنيقي السلام العالمي .

الخدمات المالية الدولية لندن (مارس ٢٠٠٩) الصناديق السيادية للثروات

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦أ). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل، واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ج). الاقتصاد العالمي والدراسات المالية: نظرة على الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط ووسط آسيا (سبتمبر) واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧أ). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل، واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩) ، التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل .

صندوق النقد الدولي (٢٠١٠) ، احصاءات المالية الدولية، الكتاب الاحصائي السنوي .

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧ب). نظرة عامة على الاقتصاد العالمي واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠١٠) الاقتصاد الدولي والمسوحات المالية ، نظرة اقليمية ، الشرق الاوسط ووسط آسيا (مايو) .

صندوق النقد الدولي (مايو ٢٠٠٩) الإقتصاد العالمي والمسوحات المالية آفاق الإقتصاد الإقليمي في المنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي .

انتصار، فاخر (يوليو ٢٠٠٩) نظرة على الازمة الاقتصادية^٣ الاصلاحات العربية ، النشرات ٦ و ٧ .

الخدمات المالية الدولية ، لندن (مارس ٢٠٠٩) الصناديق السيادية . الاحصاءات المالية الدولية .

ك بي ام جي الجزائر (٢٠١٠) دليل الاستثمار في الجزائر في قطاع الاتصالات .

لوبيز - كارلوس، اوجستو وكلاوس شواب (٢٠٠٥). تقرير التنافسية في العالم العربي ٢٠٠٥. جنيف:

المنتدى الاقتصادي العالمي.

دراسة نقدية (٢٠٠٣). دليل البنوك للعمليات الأجنبية (إصدار ٤٩) هيوستن، تكساس. شركة مونيتيري ريسيرش.

مورجان استانلي (٢٠٠٧) صناديق الثروة السيادية . مورجان استانلي .

دراسة نقدية (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦). دليل البنوك للعمليات الأجنبية هيوستن، تكساس: شركة مونيتيري ريسيرش.

دراسة نقدية (٢٠٠٦ / ٢٠٠٧). دليل البنوك للعمليات الأجنبية هيوستن، تكساس: شركة مونيتيري ريسيرش.

دراسات نقدية (٢٠٠٨/٢٠٠٩) دليل البنوك للعمليات الاجنبية ، مونيتيري ريسيرش .

نولاند ماركوس وهاوارد دباك (٢٠٠٧) الاقتصاد العربي في عالم متغير ٢٠٠٧ واشنطن العاصمة – معهد بيترسون لعلم الاقتصاد الدولي .

ماهير روي (٢٠٠٥). “تقضي منطقة التجارة الحرة علي الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول العربية” لندن : انترناشونال تاكس ريفيو.

١٤ = iss&٢٥=pubid&١٠=http://www.internationaltaxreview.com/default.asp?page
٤٩٤٢٨٧=sid&٠٥٠

مجموعة PRS (١٩٧٩-٢٠٠٤) دليل الدول للمخاطر الدولية . ايسست سيراكوز ، نيويورك.

مجموعة PRS (٢٠٠٦) دليل الدول للمخاطر الدولية . تم شراء البيانات من

www.prsgroup.com/icrg/icrg.htm

مجموعة PRS (٢٠٠٧) دليل الدول للمخاطر الدولية . تم شراء البيانات من

www.prsgroup.com/icrg/icrg.htm

مجموعة PRS (٢٠٠٨) . الدليل الدولي لمخاطر الدول . تم شراء البيانات من - www.pr
group.com/icrg/icrg.htm

مجموعة PRS (٢٠٠٩) الدليل الدولي لمخاطر الدول تم شراء البيانات من

www.prsgroup.com/icrg/icrg.htm

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٢) مسح البنك الدولي للنظم والرقابة على البنوك - <http://www.worldbank.org/r>
>bank__regulation/database.htm__٢٠٠٢/bank/surrey__٢٠٠٢/search/interest

البنك الدولي (٢٠٠٧) مسح البنك الدولي للنظم والرقابة على البنوك - [http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDC/EXTRESESEARCH/O..contentMDK?Oohtm#SUR.٤٦٩٣٨٢:theSitePK~٦٤٢١٤٩٤٣:PiPK~٦٤٢١٤٨٢٥:pagPK~٢٠٣٤٥٠٣٧:\(٢٤.٢٠٠٧ as of July\)<١١١__VEY](http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDC/EXTRESESEARCH/O..contentMDK?Oohtm#SUR.٤٦٩٣٨٢:theSitePK~٦٤٢١٤٩٤٣:PiPK~٦٤٢١٤٨٢٥:pagPK~٢٠٣٤٥٠٣٧:(٢٤.٢٠٠٧ as of July)<١١١__VEY)

البنك الدولي (٢٠٠٩ ج) آفاق الإقتصاد العالمي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

http://web.worldbank.org/WEBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/2875128:2875107:piPk:pagePK-247603:menuPK__22013548:MENEXT/O..contentMDK...>oohm.256299:thesitePK~

البنك الدولي (٢٠٠٩ أ) . مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥ واشنطن العاصمة . البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية والبنك الدولي .

البنك الدولي (٢٠٠٩ أ) مؤشر التنمية في العالم ٢٠٠٨ (على الشبكة) - [http:// web.worldbank.org/WEBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/O..contentMDK?21725422:bank.org/WEBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/O..contentMDK.../oohm.2394L9:theSitePK~٦٤١٣٣١٥٠:pagePK~](http://web.worldbank.org/WEBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/O..contentMDK?21725422:bank.org/WEBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/O..contentMDK.../oohm.2394L9:theSitePK~٦٤١٣٣١٥٠:pagePK~)

البنك الدولي (٢٠٠٩ ب) قاعدة بيانات القيام بالأعمال التجارية . متوفرة على الشبكة الدولية على الموقع الآتي: <http://www.doingbusiness.org> (تم الدخول على الموقع ١٨ أغسطس ٢٠٠٨) .

البنك الدولي (٢٠٠٩) قاعدة بيانات القيام بالأعمال التجارية . نفس الموقع السابق .

البنك الدولي (٢٠٠٨ ج) . مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٨ . واشنطن العاصمة . البنك الدولي للتعمير والتنمية والبنك الدولي .

البنك الدولي (٢٠٠٩) مؤشرات التنمية الدولية (٢٠٠٩) ، البنك الدولي .

البنك الدولي (يوليو ٢٠٠٩) القيام بالأعمال في العالم العربي ، البنك الدولي ٢٠٠٩ .

الملاحق

الملحق (أ)

ملاحظات توضيحية ومصادر بيانات

تم احتساب المؤشر الوارد في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٣٩ مكونا البيانات (المكونات). وتم حساب التقدير الإجمالي عن طريق حساب متوسط المؤشرات للمجالات الفرعية الخمسة، وتم استخراج نتائج المجالات بواسطة حساب متوسط المكونات في كل مجال فرعي. وتم التوصل إلى مؤشر الحرية الاقتصادية بموجب مقياس من صفر إلى عشرة، حيث تدل القيم الأعلى على مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن الحدود القصوى والحدود الدنيا المستخدمة لحساب النتائج الفردية أخذت من التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم (بدلاً من الدول العربية البالغ عددها (٢٢) دولة) المدرجة في المؤشر. بالنسبة لتلك المكونات غير المستخدمة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم فقد تم استخراج الحدود القصوى والحدود الدنيا من (١٤١) دولة مدرجة في التقرير السنوي. وقد تم استخدام الحدود القصوى والحدود الدنيا «الدولية» بدلاً عن الإقليمية بسبب التفاوت الضئيل في بعض المكونات بين الدول العربية.

تخضع البيانات الدولية بصورة مستمرة لمراجعة بسيطة، إلا أننا نقوم بإدخال هذه المراجعات ضمن المؤشر بعد صدور تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي وذلك للحفاظ على استقراره.

المجال الفرعي (١) : حجم الحكومة من حيث: الإنفاق والضرائب والشركات التجارية

الاستهلاك الحكومي العام كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك

يقوم هذا المكون بقياس الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة كنسبة من إجمالي المصروفات الاستهلاكية النهائية (سابقاً كانت تعرف بإجمالي الاستهلاك). وقد تم استخراج المعدل لهذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة . وتعتبر (V_i) القيمة المعبرة عن الاستهلاك الحكومي الفعلي للدولة كنسبة من إجمالي الاستهلاك، في حين تمثل V_{min} و V_{max} القيمتان القصوى والدنيا التي تم تحديدها بنسبة (٤٠٪) ونسبة (٦٪) لكل منهما على التوالي. وتم استخدام بيانات تقرير الحرية الاقتصادية في العالم لسنة ١٩٩٠ للتوصل إلى القيمة القصوى والقيمة الدنيا لهذا المكون. تحصل الدول التي تزيد فيها المصروفات الحكومية مقارنة بإجمالي الاستهلاك على نقاط اقل.

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٠ أ.

التحويلات والدعم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يقوم هذا العنصر بقياس الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام المعادلة التالية:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة. حيث إن (V_i) تعبر عن نسبة التحويلات والدعم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، في حين إن (V_{max}) و (V_{min}) تمثلان القيم القصوى والدنيا واللذان تم تحديدهما عند (٣٧, ٢) و (٥, ٠) على التوالي. تم استخدام البيانات من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم للتوصل إلى القيم القصوى والدنيا لهذا العنصر. تحصل الدول التي ترتفع فيها نسبة الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نقاط اقل.

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٠ أ

الشركات والاستثمارات الحكومية

تم حساب معدل هذا المكون باستخدام (أ) الاستثمارات الحكومية كنسبة من إجمالي الاستثمارات، و (ب) عدد ونوع، ونسبة الإنتاج المتولد عن الشركات التي تقوم الحكومة بتشغيلها. تحصل الدول التي تقل فيها الاستثمارات الحكومية نسبة إلى إجمالي الاستثمارات وتقل فيها الشركات التي تقوم الحكومة بتشغيلها على نقاط أعلى.

المصدر: جوارنتي ولوسون، ٢٠١٠

الهامش الأعلى للمعدل الضريبي

يقوم هذا العنصر بقياس المعدل الأعلى الحدي للضريبة (المعدل الفردي) والحد الأدنى للدخل الذي يطبق عليه. الدول التي فيها معدلات ضريبية أعلى والتي يتم تطبيقها على الحدود الدنيا للدخل المنخفض تحصل على درجات أقل بموجب المصفوفة التالية:

الهامش الأعلى للمعدل الضريبي	الحد الأدنى للدخل، بالدولار الأمريكي		
	أكثر من ١٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠	أقل من ٢٥,٠٠٠
أقل من ٢٠%	١٠	١٠	١٠
٢١ - ٢٥	١٠	٩	٩
٢٦ - ٣٠	٩	٨	٨
٣١ - ٣٥	٨	٧	٧
٣٦ - ٤٠	٧	٦	٥
٤١ - ٤٥	٦	٥	٤
٤٦ - ٥٠	٥	٤	٣
٥١ - ٥٥	٤	٣	٢
٥٦ - ٦٠	٣	٢	١
٦١ - ٦٥	٢	١	صفر
٦٦ - ٧٠	١	صفر	صفر
أكثر من ٧٠%	صفر	صفر	صفر

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٠، وايرنست اند يونج، ٢٠٠٣، ٢٠٠٩، ديلويت ٢٠٠٩، ٢٠٠٧، ٢٠١٠ و

المجال الفرعي (٢): القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية

التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية

يعتمد هذا العنصر على مكون المخاطر السياسية (ز) تدخل الجيش في السياسة (من الدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG) الذي يقيس مدى تدخل الجيش في السياسة. ” بما أن الجيش لا يخضع للعملية الانتخابية، فإن تدخلات الجيش، حتى ولو كانت هامشية، تقلل من المسؤولية الديمقراطية. يمكن أن يأتي تدخل الجيش نتيجة لتهديدات داخلية أو خارجية، أو نتيجة تحولات أو صعوبات كامنة في الدولة، أو انقلاب عسكري كامل. وعلى المدى الطويل، فإن نظام الحكم العسكري من شأنه التقليل من فعالية العمل الحكومي، واستشراء الفساد، وتكوين بيئة غير مريحة بالنسبة للشركات الأجنبية“. يقوم الدليل الدولي لمخاطر الدول بقياس مستوى التدخل العسكري على مقياس من صفر إلى ٦، حيث تعكس القيم العالية احتمالات أقل لحدوث المخاطر ويتم لاحقاً تحويل هذه الي مقياس صفر إلى ١٠ نقاط.

المصدر: مجموعة PRS، ١٩٧٩ - ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠٠٩.

نزاهة النظام القضائي

يعتمد هذا العنصر على المخاطر السياسية (ل) القانون والنظام من الدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG). يعتمد هذا العنصر على ” معيارين يشكلان مكون واحد للمخاطر. ويساوي كل مكون فرعي نصف المجموع. المكون الفرعي ” القانون ” يأتي لتقييم قوة وحيدة النظام القضائي، أما المكون الفرعي ” النظام ” فالغرض منه تقييم مدى التزام عامة الناس بالقانون“. يقوم الدليل الدولي لمخاطر الدول بقياس القانون والنظام على مقياس من صفر إلى ستة، حيث تشير القيمة العالية إلى احتمالات مخاطر اقل ثم يتم بعد ذلك تحويل تلك القيم إلى مقياس من صفر إلى عشرة.

المصدر: مجموعة PRS، ١٩٧٩ - ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨.

القيود التشريعية والتنظيمية على بيع الملكية العقارية

يعتمد هذا العنصر على مجموعة بيانات البنك الدولي للقيام بنشاطات تجارية، وهو معني بقياس الخطوات، والفترة الزمنية، والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية. يستخدم البنك الدولي ” حالة نموذجية لصاحب عمل يرغب في شراء قطعة ارض وبناية في اكبر مدينة ومسجلة من قبل وخالية من أية منازعات على الملكية. ” تشمل التكلفة على بنود مختلفة ” مثل الرسوم وضريبة تحويل الملكية، والدفعات، وأي دفعيات أخرى لسجل العقارات وللكتاب بالعدل والوكالات العامة أو المحامين. وتحدد هذا التكاليف كنسبة من قيمة العقار، مع افتراض قيمة للعقار تعادل ٥٠ ضعف متوسط دخل الفرد وتحسب قيمة هذا المكون باستخدام المعادلة التالية:

$$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$$
 مضروبة في ١٠، حيث أن (V_i) تعبر عن عدد الإجراءات والوقت والتكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، بينما حددت V_{max} بعدد (٢١) إجراء و (٩٥٦) يوماً و (٤، ٣٠٪) وحددت قيمة V_{min} لعدد إجراء واحد يتم في يوم واحد و (١، ١٠٪) عليه فان الدول التي تكون فيها القيمة اقل من V_{min} تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدول التي تكون القيمة فيها أعلى من V_{min} تحصل على تصنيف صفر.

عدد الإجراءات.

الوقت (بالأيام).

التكلفة (نسبة مئوية من قيمة العقار).

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ب.

المجال الفرعي (٣) : السياسة النقدية

النمو النقدي

تم استخدام بيانات عرض النقود م١ لقياس معدل نمو عرض النقود. يقيس هذا المكون معدل نمو عرض النقود في السنوات الخمس الماضية ناقص النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي للسنوات العشر الماضية. تم استخلاص معدلات هذا العنصر باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبةً في عشرة، حيث تمثل V_i متوسط النمو السنوي لعرض النقود خلال السنوات الخمس الماضية الذي تم تعديله وفقاً لنمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة. تم تحديد قيم V_{max} و V_{min} بصفر و ٥٠٪ على التوالي. إذا كان معدل نمو النقود يساوي النمو طويل الأمد للنتائج الفعلي (أي نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة)، عندها تحصل الدولة على ١٠ نقاط. إذا كان نمو عرض النقود أكبر من النمو طويل الأمد للنتائج الفعلي، تحصل الدولة على اقل من ١٠ نقطة الدولة التي تزيد فيها القيمة عن ٥٠٪ تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٩ ب.

الانحراف المعياري للتضخم

تم استخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) لقياس التضخم في هذا المكون. وتم استخدام المعادلة التالية لتحديد المقياس من صفر إلى ١٠ لكل دولة:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة، حيث تمثل V_i الانحراف المعياري للدولة بالنسبة للمعدل السنوي للتضخم خلال السنوات الخمس الماضية. تم تحديد قيمة كل من V_{max} و V_{min} بصفر و ٢٥٪ على التوالي. في حالة عدم وجود تغيير في معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما ارتفع التغير في نسبة التضخم، حصلت الدولة على نقاط اقل. الدولة التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن ٢٥٪ تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ - قاعدة البيانات الاقتصادية (EconStats) ٢٠٠٥ وصندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ ج و ٢٠٠٨.

معدلات التضخم خلال الأعوام الأخيرة

تم استخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لقياس التضخم في هذا المكون. وتم تحديد المقياس من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة حيث تمثل (V_i) معدل التضخم خلال أحدث سنة. تم تحديد قيمة V_{max} و V_{min} بصفر و ٥٠٪ على التوالي. وكلما انخفض معدل التضخم ارتفعت مرتبة التصنيف. تحصل الدول التي يبلغ فيها معدل التضخم أعلى من ٥٠٪ على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠١٠ أ (قاعدة البيانات الاقتصادية Econstats Database)، ٢٠٠٥ و صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ ج، ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ بنك فرنسا.

حرية فتح حساب مصرفي بالعملة الأجنبية

يقيس هذا المكون إمكانية فتح حسابات مصرفية في بنوك أجنبية سواء داخل الدولة أو خارجها بدون أي قيود. فإذا كان هذا الإجراء مسموح به داخل وخارج البلاد تحصل الدولة على (١٠) نقاط. أما إذا كان فتح الحسابات المصرفية مسموح به محلياً فقط وليس في الخارج أو العكس فإن الدولة تحصل في هذه الحالة على (٥) نقاط.

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ أ، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧.

المجال رقم (٤) : حرية التجارة دولياً

الضرائب على التجارة الخارجية

إيرادات الضرائب على التجارة

يقيس هذا المكون الفرعي الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة من الواردات والصادرات وتم التوصل إلى التصنيف من صفر إلى (١٠) للدول باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في (١٠). تمثل V_i الإيرادات المتحصلة من الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة من الواردات والصادرات، وحددت قيم V_{max} و V_{min} بصفر و (١٥)٪ على التوالي. وكلما ازدادت الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة من الواردات والصادرات كلما انخفضت النقاط. وعليه فإن الدول التي تزيد فيها هذه النسبة عن (١٥)٪ تحصل على نتيجة صفر.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٩ أ.

متوسط معدل التعرفة الجمركية

يقيس هذا المكون الفرعي المتوسط غير المرجح للتعريفات الجمركية. وتم التوصل إلى تصنيف الدول على مقياس من صفر إلى (١٠) باستخدام المعادلة التالية :

($V_{max} - V_i$) / ($V_{max} - V_{min}$) مضروبة في ١٠. وتمثل V_i متوسط معدل التعرفة الجمركية في الدولة وحددت قيم V_{max} و V_{min} بصفر و (٥٠٪) على التوالي وينتج عن متوسط معدل التعرفة الجمركية العالي متدني، أما الدول التي يكون فيها متوسط معدل التعرفة الجمركية أكثر من (٥٠٪) فتحصل على نتيجة صفر.

الانحراف المعياري لمعدل التعرفة الجمركية

يقيس هذا المكون الفرعي الانحراف المعياري لمعدل التعرفة الجمركية . تم التوصل إلى المعدلات من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية: ($V_{max} - V_i$) / ($V_{max} - V_{min}$) مضروبة في عشرة. حيث تمثل V_i الانحراف المعياري لمعدلات التعرفة للدولة. تم تحديد قيمة كل من V_{min} و V_{max} بصفر و (٢٥٪) على التوالي. تحصل الدول التي لديها اختلافات أكبر في معدلات التعرفة على مستويات أدنى في التصنيف، والدول التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن (٢٥٪) تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: قوارنتي ولوسون: ٢٠١٠.

سعر الصرف في السوق السوداء

يقيس هذا المكون الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء في الدولة. تم التوصل إلى تصنيف من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية :

($V_{max} - V_i$) / ($V_{max} - V_{min}$) مضروبة في عشرة. حيث تمثل V_i أفضل سعر للصرف في السوق السوداء للدولة. تم تحديد قيمة V_{min} و V_{max} بصفر و ٥٠٪ على التوالي. في حالة عدم وجود سوق سوداء للصرف تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما زاد الفرق بين السعر الرسمي والسعر المعرض في السوق الأسود كلما انخفض التصنيف. الدول التي لديها فرق أعلى من (٥٠٪) تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البحوث النقدية ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧.

الرقابة على رأس المال:

يقيس المكون الفرعي القيود الموضوعية على المعاملات الرأسمالية، وبشكل خاص، يتناول هذا العنصر (١٣) نوعاً مختلفاً من أنواع الرقابة الدولية على رأس المال بحسب ما هي واردة في تقرير صندوق النقد الدولي. وقد تم التوصل إلى تصنيف الدول من صفر إلى ١٠ من خلال حساب عدد أدوات الرقابة غير المفروضة كنسبة من إجمالي أدوات الرقابة، وبعدها تم ضربها في عشرة.

المصدر: صندوق النقد الدولي: ٢٠٠٤ / أ، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥ / أ، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

المجال الفرعي (٥) : تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان

ملكية البنوك

يعتمد تصنيف هذا المكون الفرعي على نسبة الودائع البنكية المحتفظ بها لدى البنوك الخاصة. فإذا كانت الودائع الخاصة بين (٩٥٪) إلى (١٠٠٪) تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وفي حالة تراوح الودائع بين (٤٠٪) و (٧٥٪) تحصل الدولة على ٥ نقاط. وفي حالة كانت الودائع الخاصة تتراوح بين ١٠٪ و ٤٠٪ تحصل الدولة على نقطتين، وتحصل الدولة على تصنيف صفر إذا كانت الودائع الخاصة اقل من (١٠٪) من إجمالي الودائع البنكية.

المصدر: مجموعة البنك الدولي: ٢٠٠٣، ٢٠٠٧.

المنافسة من جانب البنوك الأجنبية

يعتمد هذا المكون الفرعي على متغيرين هما : نسبة الأصول البنكية التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية وعدد الطلبات المرفوضة للحصول على تراخيص لبنوك تجارية من مؤسسات أجنبية كنسبة مئوية من إجمالي عدد الطلبات المقدمة للحصول على تراخيص بنوك تجارية من المؤسسات الأجنبية. في حالة قيام الدولة بالموافقة على جميع أو معظم طلبات البنوك الأجنبية، وإذا كانت البنوك الأجنبية تمتلك حصة كبيرة من أصول القطاع البنكي، عندها تحصل الدولة على تصنيف أعلى بموجب الجدول التالي:

معدلات رفض منح التراخيص للبنوك الأجنبية (الرفض/الطلبات)			
١٠٠ - ٥٠٪	صفر - ٤٩٪	صفر٪	
٥	٨	١٠	٨٠ - ١٠٠٪
٤	٧	٩	٤٠ - ٧٩٪
٣	٦	٨	صفر - ٣٩٪

المصدر: مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧.

الرقابة على أسعار الفائدة / سعر الفائدة الحقيقي السلبي

يعتمد هذا المكون الفرعي على متغيرين هما: سعر الفائدة الحقيقي (أي معدل فائدة الإقراض ناقص معدل التضخم بحسب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، والإقراض ناقص سعر الفائدة على الودائع. عندما تتحدد أسعار الفائدة من خلال قوى السوق بشكل أساسي (أي لا يزيد سعر فائدة الإقراض زيادة كبيرة (اقل من ٨٪) عن سعر الفائدة على الودائع) ويكون سعر الفائدة الحقيقي ايجابياً، تحصل الدولة على تصنيف ١٠. وعندما تكون الأسعار الحقيقية سلبية (اقل من ٥٪)، وتكون

الفروقات بين أسعار فائدة الإيداع والإقراض (٨٪ أو أكثر)، تحصل الدولة على ٨ نقاط. وعندما يكون سعر فائدة الإقراض الحقيقي سلبياً وأقل من (١٠٪)، ويبلغ الفرق بين أسعار فائدة الإقراض والإيداع نسبة (١٦٪) أو أكثر تحصل الدولة على ٦ نقاط. عندما تختلف أسعار فائدة الإقراض والإيداع بنسبة (٢٤٪) أو أكثر، وتكون أسعار الفائدة الفعلية غالباً سالبة بنسبة (١٠٪) أو أكثر، تحصل الدولة على ٤ نقاط. وعندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية للإقراض سالبة باستمرار بمقدار مكون من عددين، وبلغ الاختلاف بين معدلات الإقراض والإيداع نسبة (٣٢٪) أو أكثر، تحصل الدولة على تصنيف ٢. تحصل الدولة على تصنيف صفر عندما يكون الفرق بين أسعار فائدة الإقراض والإيداع بنسبة (٣٦٪) أو أكثر، وتكون أسعار الفائدة الحقيقية للإقراض سالبة باستمرار وبقيمة مكونة من عددين، أو عندما يقضي التضخم المفرط على سوق الائتمان تماماً.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٩ قاعدة بيانات Econstat ٢٠٠٥، و صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ ج و ٢٠٠٩.

الحصول على الائتمان

يعتمد المكونان الفرعيان التاليان على مجموعة بيانات البنك الدولي للقيام بنشاطات تجارية، وتقيس هذه البيانات مدى تيسير قوانين الضمانات والإفلاس وعملية الإقراض، ومدى توفر معلومات الائتمان سواء من السجلات العامة أو الخاصة.

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات قيام المشروعات (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

مؤشر الحقوق القانونية

يقيس ” مؤشر الحقوق القانونية مدى تيسير قوانين الضمانات والإفلاس حماية حقوق المقترض والمقرض، وبالتالي تيسير عملية الإقراض. يشتمل المؤشر على ٧ أوجه ترتبط بالحقوق القانونية في قوانين الضمانات و ٣ أوجه ترتبط بقانون الإفلاس. تحصل الدولة على درجة واحدة لكل وجه من وجوه هذا المؤشر. ” تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ١٠، حيث تعبر الدرجات المرتفعة عن التصميم الجيد لقوانين الضمانات والإفلاس بشكل يضمن التوسع في الحصول على الائتمان“.

مؤشر معلومات الائتمان

يقيس مؤشر معلومات الائتمان القوانين التي تؤثر على مجال، وسهولة وجودة معلومات الائتمان المتوفرة من خلال سجلات الائتمان العامة أو الخاصة. تحصل الدولة على نقطة واحدة لكل وجه من الوجوه الستة التي يشملها المؤشر. ” تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ٦، وتشير القيمة العالية إلى توفر معلومات الائتمان من السجلات العامة أو الخاصة، لغرض تسهيل قرارات الائتمان“. ثم يتم تحويل القيمة من صفر إلى ٦ إلى مقياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥/ب، /٢٠٠٦/ب، ٢٠٠٧/ب، ٢٠٠٨/ب.

النظم واللوائح المنظمة لسوق العمل

مؤشر عدم المرونة في التوظيف

مؤشر صعوبة التوظيف

يستخدم مؤشر صعوبة التوظيف لقياس: (١) ما إذا كان بالإمكان استخدام عقود محدودة الأجل للقيام بمهام مؤقتة، و (٢) أقصى فترة تراكمية للعقود المحدودة بأجل، و (٣) معدل الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو للموظف الجديد بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة للعامل. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى عدم مرونة القوانين)، وبعدها يتم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيم العالية إلى درجة مرونة عالية في النظم.

مؤشر عدم المرونة في ساعات العمل

يحتوي هذا المؤشر على ٥ عناصر: (١) هل هناك قيود على العمل الليلي، (٢) هل توجد قيود على العمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع، (٣) إمكانية أن يمتد أسبوع العمل إلى (٥،٥) أيام، (٤) أن كان يحدث ويمتد أسبوع العمل إلى (٥٠) ساعة أو يزيد (بما في ذلك الوقت الإضافي) لمدة شهرين بالعام، (٥) أن كانت الإجازة السنوية مدفوعة الأجر تبلغ ٢١ يوم عمل أو اقل. ولكل واحد من هذه الأسئلة، يشير الجواب بالنفي إلى غياب المرونة من القوانين. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة عدم مرونة القوانين، وبعدها يتم تحويل الدرجات إلى مقياس من صفر إلى ١٠، وتشير القيمة العالية إلى مرونة النظم واللوائح.

مؤشر صعوبة الفصل من العمل

يحتوي هذا المؤشر على ٨ عناصر: (١) هل يمنع الاستناد إلى فائض العمالة كأساس لفصل العمال، (٢) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر (وكالات حكومية مثلاً) في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد فائض عن حاجة العمل، (٣) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل، (٤) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد، (٥) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل، (٦) هل يلزم القانون صاحب العمل دراسة خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل الفصل بسبب الزيادة عن حاجة العمل، (٧) هل تنطبق قوانين الأفضلية على حالة الاستغناء للزيادة عن حاجة العمل، و (٨) هل تنطبق قوانين الأسبقية على إعادة التوظيف. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها يتم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، فتشير القيمة المرتفعة إلى مرونة أكبر في التنظيمات واللوائح.

المصدر: البنك الدولي: قاعدة بيانات ممارسة العمل (تحميل البيانات ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩) ومتوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.doinbusiness.org> (٢٥ أغسطس ٢٠١٠)

التكلفة القانونية للتوظيف (نسبة مئوية من الراتب)

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس تكلفة استخدام موظف باستثناء الراتب كنسبة من الراتب. ويشتمل على المبالغ المدفوعة لغرض التأمينات الاجتماعية (بما فيها صناديق التقاعد، والتأمين ضد المرض والتأمين لتغطية الولادة والتأمين الصحي، وإصابات العمل، وبدل الأسرة والمساهمات الإلزامية الأخرى، وضريبة الرواتب. وكلما انخفضت تكاليف التوظيف ارتفع التصنيف. يساوي تصنيف هذا العنصر:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة. حيث تمثل التكلفة باستثناء الرتب المدفوعة عند استخدام شخص. وحددت قيم V_{max} و V_{min} ب (٢, ٥٥%) و (صفر%) على التوالي. وتحصل الدول التي تقل فيها القيمة عن قيمة V_{min} على (١٠) نقاط، في حين تحصل الدول التي تكون قيمة المعادلة فيها أعلى من V_{max} على صفر.

المصدر: البنك الدولي: قاعدة بيانات ممارسة الأعمال (تم تحميل بيانات الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.doingbusiness.org> (تم الحصول على هذه البيانات في ٢٥ أغسطس ٢٠١٠)

التكلفة القانونية لفصل العامل (راتب أسابيع)

يقيس هذا المكون الفرعي تكلفة متطلبات الإنذار بالفصل، دفعيات الانقطاع عن العمل والغرامات الواجب سدادها عند فصل عامل فائض عن الحاجة مقيمة بأسابيع من الراتب. ويتم التصنيف لهذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبة في عشرة. وتمثل V_i تكلفة فصل العامل، وحددت قيم V_{max} و V_{min} على اساس (٧, ٣٥٩) أسبوع و صفر أسبوع على التوالي. وتحصل الدول التي تقل فيها قيمة هذا المكون عن V_{min} على (١٠) نقاط، فيما تحصل الدول التي تقل فيها قيمة المكون عن V_{max} على صفر.

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات ممارسة الأعمال (تم تحميل بيانات الفترة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩)، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.doingbusiness.org> (تم الحصول على هذه البيانات في ٢٥ أغسطس ٢٠١٠).

الخدمة العسكرية الإلزامية

يقيس هذا المكون الفرعي فترة الخدمة العسكرية الإلزامية. وتحصل الدول التي لا توجد فيها خدمة

عسكرية إلزامية على (١٠) نقاط. فإذا كانت فترة الخدمة العسكرية (٦) اشهر أو اقل تحصل الدولة على (٥) نقاط، إما إذا كانت فترة الخدمة العسكرية الإلزامية أكثر من (٦) اشهر واقل من (١٨) شهراً تحصل الدولة على (٣) نقاط. وإذا كانت فترة الخدمة العسكرية الإلزامية أكثر من (١٢) شهراً ولا تزيد عن (١٨) شهراً تحصل الدولة على نقطة واحدة، فيما تحصل الدول التي تزيد فيها فترة الخدمة عن (١٨) شهراً على صفر.

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية التوازن العسكري (إصداري ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩)، لندن، المملكة المتحدة. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية

تأسيس الأعمال التجارية

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة تأسيس نشاط تجاري. ويأخذ في الاعتبار عدد الإجراءات، والزمن الذي تستغرقه تلك الإجراءات، وتكلفة إنشاء النشاط التجاري مثل الرسوم والحد الأدنى لرأس المال المطلوب رسمياً للبدء في العمل. وتستخدم المعادلة التالية: $(V_{max} - V_{min}) / V_{max}$ (- V_i) مضروباً في عشرة. وتمثل V_i الإجراءات، والزمن (بالأيام) والتكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد، والحد الأدنى المطلوب من رأس المال محسوب كنسبة من متوسط دخل الفرد. تم تحديد قيمة كل من V_{max} كالتالي: (١٩) اجراء و (٢٠٣) يوم و (٤, ٨٣٥٪) و (٩, ١١١٪) وتم تحديد V_{min} كالتالي: ٢ اجراء و ٢ يوم و صفر٪ و صفر٪ على التوالي. حصلت الدول التي تقل فيها القيم عن قيمة V_{min} على ١٠ نقاط في حين حصلت تلك الدول التي تزيد فيها القيم عن قيمة V_{max} درجة صفر.

عدد الإجراءات.

المدة (بالأيام).

التكلفة (نسبة مئوية من متوسط دخل الفرد).

الحد الأدنى من رأس المال (نسبة مئوية من متوسط دخل الفرد).

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات ممارسة الأعمال التجارية (تم تحميل بيانات الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) وهي متوفرة على الموقع <http://www.dingbusiness.org> (تم الحصول على هذه البيانات في ٢٥ أغسطس ٢٠١٠)

غلق النشاط التجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى صعوبة غلق النشاط التجاري. ويقيس على وجه الخصوص الزمن والتكلفة (كنسبة من العقار) لإغلاق العمل التجاري، علاوة على معدلات استعادة النشاط (بالسنت على الدولار). يساوي حساب معدلات الزمن والتكلفة المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ (مضروباً في عشرة. وبالنسبة لمعدل استرجاع النشاط تم استخدام المعادلة التالية:

$(V_i - V_{min}) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة. تمثل V_i الزمن والتكلفة

ومعدل استرجاع النشاط. كما تم تحديد قيمة كل من V_{max} و V_{min} كما يلي: (١٠) سنوات و (٧٦٪) (٦, ٩٢٪) و ٤, ٠٪ و ١٪ وصفر٪ على التوالي.

الزمن (السنوات)

التكلفة (نسبة مئوية من العقار)

معدل استعادة النشاط (سنوات على الدولار)

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات ممارسة الأعمال (تم تحميل بيانات الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)، و هي متوفرة على الموقع <http://www.doingbusiness.org> (تم الحصول على هذه البيانات في ٢٥ أغسطس ٢٠١٠).

الملحق (ب)

تفاصيل المجالات الخمسة

فيما يلي وصف للمتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية، والتوضيحات حول ما إذا كانت صلة، والدرجات التي أحرزتها كل دولة عربية حيثما توفرت البيانات^{١٦}.

المجال الفرعي (١) حجم الحكومة من حيث: الإنفاق والضرائب والمؤسسات التجارية

تشير المكونات الأربعة للمجال الفرعي الأول إلى المدى الذي تعتمد فيه الدول على الاختيار الفردي وعلى الأسواق أكثر من اعتمادها على العملية السياسية لتخصيص الموارد والسلع والخدمات. عندما يزداد الإنفاق الحكومي مقارنة بإنفاق الأفراد والعائلات والأعمال التجارية، يحل القرار الحكومي محل الخيار الشخصي مما يؤدي إلى تناقص مستوى الحرية الاقتصادية. أن المكونين الأولين وهما: الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (أ)، والتحويلات والدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ب) يتعاملان مع هذا الموضوع.

يشير الاستهلاك الحكومي (أ) إلى مدى قيام الحكومة بتوفير السلع والخدمات مباشرة فعندما يقوم العاملون في الحكومة بإنشاء طريق، يدخل هذا ضمن الاستهلاك الحكومي، ولكن في حالة إسناد إنشاء الطريق إلى شركة خاصة، فلن يدخل هذا ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيفه ضمن الإنفاق الحكومي. إن إسناد المقاولات على أساس تنافسي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة ويحد من السيطرة السياسية على الاقتصاد، إذا تم الإسناد بجديّة ودون تحيز بينما يضعف الدعم والتحويلات الأسواق عن طريق مكافأة السلطة والمراكز السياسية بدلاً من مكافأة القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها العالم ويدفع مقابل لها.

يقيس المكون الثالث (ج) مدى استخدام الدول شركات القطاع الخاص والأسواق الحرة بدلاً من الشركات الحكومية لإنتاج السلع والخدمات. ويعتمد المكون الرابع (د) على معدل الهامش الأعلى لضريبة الدخل والحد الأدنى للدخل الذي يتم تطبيقها عليه. الهامش العالية للضرائب التي يتم تطبيقها على مستويات دخل منخفضة نسبياً تحرم الأفراد من ثمار عملهم.

يوضح الجدول رقم (٢) المجال الفرعي رقم (١): حجم الحكومة وقد حقق لبنان أفضل أداء في هذا المجال تليها مصر واشترك كل من البحرين والأردن والمغرب في المرتبة الثانية. ومما يؤسف له أن القطاع الحكومي متضخم في عدة دول، وبالأخص في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر الأمر الذي يؤثر سلباً على أنشطة القطاع الخاص من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد أما عن طريق الضرائب أو الإنفاق الحكومي العالي أو كلاهما.

^١ تم في هذا الجزء إتباع ما أورده قوارتني ولوسون، ٢٠٠٦، ص ١٠ - ١٢ في هذا الخصوص.

المجال الفرعي رقم (٢) : القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية

تعتبر مسألة حماية الأفراد وممتلكاتهم التي حصلوا عليها بطريقة مشروعة من العناصر المركزية لكل من الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني. ويعتبر النظام التشريعي أهم واجبات الحكومة، كما أن ضمان حقوق الملكية المحمية بحكم القانون ضروري بالنسبة للحرية الاقتصادية. إن التبادل، على سبيل المثال، لا معنى له إذا لم يكن للأفراد حق التملك المضمون، بما في ذلك ثمار عملهم. ومن شأن فشل النظام القانوني في الدولة في تأمين حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود، وتسوية النزاعات بالاتفاق المشترك أن يؤدي إلى إضعاف عملية نظام السوق الحر.

وبحسب مقتضيات تقييم الحرية الاقتصادية، فإن هذا المجال يركز على الاقتصاد والقوانين الاقتصادية. إن العنصرين الأولين في هذا المجال (أ٢) - التدخل العسكري في سيادة القانون وفي العملية السياسية، و (ب٢)، نزاهة النظام القضائي، يقدمان المعايير التي تقيس مدى تطبيق سيادة القانون بانتظام وبلا تحيز. القيود التنظيمية على بيع العقارات، فيقدم معلومات حول مدى سهولة إثبات حقوق الملكية، بينما يشير المتغير (د٢). تنفيذ العقود بشكل قانوني، إلى إمكانية حماية العقود التي تم التعاقد عليها بحرية حسب نصوص القانون. يتضمن كل من العنصر (ج٢) والعنصر (د٢) متغيرات فرعية أخرى تقيس عدد الإجراءات، والتأخير في إصدار الأحكام والتكاليف. الإجراءات الكثيرة التي تستهلك وقتاً طويلاً وتكلفة عالية جداً تؤدي إلى تدهور قدرة النظام القضائي على حماية الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها بحرية.

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج هذه المجال . من الواضح إن دول الخليج لها السبق في هذا المجال، كما إن تونس وموريتانيا حصلتا على درجات عالية نسبياً. بينما جاءت كل من المملكة العربية السعودية وعمان والكويت في المركز الثلاثة الأولى من حيث سيادة حكم القانون.

المجال الفرعي رقم (٣) : السياسة النقدية

تعتبر النقود أساس التبادل التجاري وغياب الموارد المالية يضر بالعائدات من التجارة ويقلل من قيمة الملكية المحفوظ بها في شكل أدوات مالية. تعتبر الموارد المالية أساسية لحماية حقوق الملكية وبالتالي الحرية الاقتصادية، فعندما تقوم الحكومات بطباعة النقود لتمويل مصروفاتها، فهي في واقع الحال تقوم بمصادرة الملكية وتستهك الحرية الاقتصادية للمواطنين. وهذا يؤدي إلى التضخم (تم عرضها في المتغير أ٣). المعدلات العالية والمتقلبة للتضخم (المتغير ب٣ والمتغير ج٣) تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، وتغيير البنود الأساسية للعقود طويلة الأمد، وتجعل من غير الممكن تقريباً على الأفراد والشركات التخطيط للمستقبل بطريقة منطقية. تم تصميم المكون (د٣) لقياس سهولة استخدام العملات الأخرى عبر حسابات في البنوك المحلية والأجنبية، بمعنى اصح، هل يمكن للفرد أن يتبادل ويحصل على مختلف العملات بحرية.

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج هذا المؤشر الفرعي، جاءت لبنان في المركز الأول واشترك كل من جيبوتي وعمان، والسعودية في المركز الثاني محققه أفضل النتائج في العالم من حيث السياسة النقدية. حيث حصلت على أكثر من (٩) نقاط لكل منها وكان متوسط معدل النتائج في هذا المؤشر الفرعي أعلى من المؤشرات الفرعية الأخرى، غير أن جزر القمر وليبيا، والسودان، والجزائر احتلت في مؤخرة الترتيب ويمكنها تحسين سياساتها.

المجال الفرعي رقم (٤) : حرية التجارة الدولية

تعتبر حرية التبادل التجاري عبر الحدود الوطنية من المكونات الأساسية للحرية الاقتصادية في عالمنا الحديث الذي يتميز بالتكنولوجيا العالية والتكلفة المنخفضة للاتصالات والنقل. وقد تم تصميم مكونات هذا المجال الفرعي لقياس مجموعة متنوعة من العوائق التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي، تتضمن التعريف الجمركية (٤) ومكوناتها الفرعية)، وتشوهات أسعار الصرف (٤ب)، والرقابة على معدلات الصرف ورؤوس الأموال (٤ج).

وينبغي أن يتمتع الأفراد في العالم العربي بحق الشراء والبيع من بعضهم البعض ومن أي جهة أخرى من العالم، كما ينبغي أن يكون المستهلك العربي قادراً على شراء المنتجات التي يرغب في شرائها بغض النظر عن منشأها، كما يجب أن يكون المنتجون العرب قادرين على البيع بحرية في الأسواق العالمية.

تصدر اليمن قائمة الدول العربية وتليها قطر والبحرين، بشكل عام تملك دول الخليج، ومعها اليمن، أقوى النتائج لهذه السنة (جدول ٥). وبخلاف تلك الدول فقد اتسم أداء كل من تونس وسوريا والمغرب والجزائر بالسوء الشديد إذ حصلت كل منها على اقل من (٦) نقاط. إن الأداء المتباين للدول العربية في هذا المجال من الأسباب التي أدت إلى إنجازات محدودة في مجال التكامل التجاري.

المجال الفرعي رقم (٥) : تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

عندما تقيد القوانين واللوائح الدخول إلى الأسواق وتعيق حرية المشاركة في التبادل الطوعي فأنها تقلل من الحرية الاقتصادية. ويتضمن هذا المجال العوائق التنظيمية التي تحد من حرية التبادل في مجال الائتمان، والعمالة، وأسواق السلع. قد تؤدي البيروقراطية المشددة إلى خنق التوسع التجاري والمبادرة لإقامة المشروعات وتوفير فرص العمل.

يعكس العنصر الأول (٥أ) الأوضاع في سوق الائتمان المحلي. وينبغي أن يكون الأفراد قادرين على اتخاذ قراراتهم الخاصة داخل أسواق الائتمان والتعامل مع المؤسسات المالية التي يختارونها بإرادتهم الحرة. وقد تم تصميم المكونات لقياس عما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة أن تحدد الائتمان، أو إذا كان يتم تحديده بناءً على عوامل سياسية، وإذا كان الائتمان متوفراً في الوقت المناسب وبالتكلفة الفعالة للأفراد والشركات التجارية المؤهلة والتي تسعى للحصول عليه بحرية. واحتل المراكز الثلاثة الأولى بهذه الفئة البحرين تليها لبنان ثم عمان.

تتدخل أنواع عديدة من القوانين واللوائح المنظمة لسوق العمل (ب٥) في الحرية الاقتصادية بالنسبة للعمال وأصحاب العمل. وينبغي أن يكون الأفراد قادرين على العمل لدى من يرغبون في العمل لديه، وان يكون أصحاب الأعمال قادرين على استخدام من يرغبون. وتتضمن المكونات صعوبات التوظيف، وعدم مرونة ساعات العمل، وإجراءات وتكاليف الفصل من العمل، والخدمة العسكرية الإلزامية. وتتصدر سلطنة عمان قائمة حرية سوق العمل تليها السعودية ثم الأردن. أما المعدلات الاسوأ فكانت من نصيب موريتانيا والسودان ومصر.

مثلها مثل القوانين المنظمة لأسواق الائتمان وأسواق العمل، تثبط القوانين واللوائح المنظمة للنشاطات التجارية (ج٥) الحرية الاقتصادية. فالمفترض أن يتمكن الأفراد من إقامة النشاط الذي يريدون في الوقت المناسب لهم، مع إتاحة الفرصة لهم لغلق هذا النشاط وقتما يرغبون. وقد تم تصميم المكونات الفرعية للقوانين المنظمة للأعمال التجارية للتعرف على المدى الذي تحد به العوائق التنظيمية والإجراءات البيروقراطية من إنشاء نشاطات تجارية (ج٥) وغلقها (ج٥). وتتصدر تونس القائمة تليها السودان والمغرب، بينما حققت موريتانيا أسوأ النتائج، أما الإمارات العربية المتحدة وسوريا واليمن والجزائر وجبوتي والصفة الغربية وغزة كلها لم تحرز سوى مستواً متدنياً للغاية.

نجحت دول الخليج بشكل عام إضافة إلى لبنان في تحقيق أفضل النتائج واحتلت البحرين مركز الصدارة واشترك كل من لبنان وعمان والمملكة العربية السعودية في المركز الثاني. ولكن لسوء طالع المنطقة حصلت أكبر الاقتصادات في المنطقة مثل مصر وسوريا وموريتانيا على أقل الدرجات لم تتجاوز (٦) نقطة (جدول رقم ٦)، غير أن معدلها يبين تقدماً عن السنة الماضية.